تابعونا
@aleqtisadyahkw
www.aleqtisadyah.com

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد
50300624
أرسل «اشترك» عبر الواتس اب

الإثنين 9 من رجب 1447 هـ • 29 ديسمبر 2025 م • السنة الثانية | جريدة إلكترونية كويتية يومية | رقم العدد 545 | عدد الصفحات 24

...لمن سيكون الولاء؟

الأعضاء المستقلون ... من يتحكم في اختيارهم وتمكينهم؟

1 كيف ستكون مواقفهم وآراؤهم وهم مرشحون من كبار الملاك والمسيطرون إدارياً؟

2 كيف يستقيم دور العضو المستقل مع المخالفات المستمرة والجزاءات التي تكشف خلل المسؤولية؟

3 ترك ملفات لمعالجتها عبر المساهمين... رهان خاسر في ظل عزوف الحضور وخلل توازنات الملكية

4 مطلوب غربلة لضمان الحيادية وتأدية المهام باستقلالية... كفى مفاجآت في الشركات!

مفاجأة واحدة قد تكون كافية لأن تتم مراجعة الملف بأكمله، خصوصاً عندما تنتشر عملية استغلال الأعضاء المستقلين لجذب «أصحاب الولاء»، أو «المطيعين»، والنماذج عديدة في آلية وكيفية اختيار الأعضاء المستقلين، والذين قد لا يتصفون بالاستقلالية ولو بنسبة 5 %، نتيجة تداخل وتشابك المصالح الواضح، حتى أصبح (العضو المستقل) مجرد مسمى فقط في بعض الجهات، لملئ نسبة الـ 20 % من عدد الأعضاء.

العضو المستقل لو قام بممارسة دوره الحقيقي سيكون أمام خيار من اثنين، إما أنه سيختار عدم العودة لدورة أخرى أو حتى تقديم استقالته قبل نهاية الدورة، أو في الغالب سيتم توجيهه لتقديم استقالته خلال الدورة وقبل استكمال المهمة.

أم «المخالفات»، وفي ذات الوقت «المضحكات المبكيات»، أن يكون موظف في إحدى كيانات المجموعة عضواً مستقلاً.

تعددت الثغرات والملاحظات والجزاءات المقابلة لمخالفات، والتي تتم في حضرة «المستقلين»، وهو نتاج عمليات الاختيار التي تتم من دون حيادية أو مهنية، حيث يتم اختيار "مقربين" أو محسوبين على كبار ملاك أو رئيس مجلس الإدارة أو المسيطرين.

الأساس في «العضو المستقل» أن يكون صمام أمان ورأي محايد، وليس مكمل للأصوات التي تدفع في اتجاهات محددة.

لكن يبقى تساؤل مهم وحيوي، كيف لقيادي في إحدى الكيانات التابعة أو الزميلة، أو من حظي بمنصب في المجموعة سابقاً، أن يكون عضواً مستقلاً؟

أيضاً بعض الأعضاء من ملاك في الشركة، ولهم استثمارات بمبالغ مليونية سواء بشكل مباشر في ذات الكيان أو في كيان تابع تحت مظلة الكيان الأم، وهي حالات واضحة.

مع فرصة الجمعيات العمومية التي ستعقد في العام المقبل 2026، يجب أن يتم تصحيح الملاحظات نحو الأفضل، وأن يتم مراجعة الضوابط والتعليمات المنظمة لكبح مثل هذه الممارسة، ليكون العضو مستقلاً 100 %، ومجرداً من أي مصالح، والكفاءات النزيهة كثيرة.

هناك ملكيات بأغلبية في كيانات استراتيجية، يجب أن يكون لملاك تلك الحصص رأي ودور في اختيارات المستقلين.

أرض المباني وفقاً لميزانية الشركة ليست BOT

● حصار «المباني» بالشائعات يتطلب إيضاح رسمي

● سهم الشركة تأثر أمس سلباً بتراجع طبيعي 2.61 % لكنه تزامن مع ترديد معلومات غير صحيحة

تحاصر شركة المباني، الشركة الرائدة في التطوير العقاري، وأكبر مستثمر في قطاع المجمعات التجارية الترفيهية في المنطقة، شائعات ضارة وسلبية منذ يومين.

مصادر رفيعة المستوى أكدت لـ "الاقتصادية» أن ما يثار عن فحوى الشائعات الدائرة بشأن التشارك في إيرادات الشركة غير صحيح، ولم تتسلم الشركة أي طلب بهذا الشأن.

وشددت المصادر في ردها على سؤال، أنه وفقاً لميزانية الشركة وطبيعة أرض «الأفنيوز"، الأرض ليست بنظام الـ BOT، واستثمار الملاك الحاليين جاء عبر شراء حصص أغلبية في شركة المباني من ملاك سابقين.

وكان سهم شركة المباني قد تراجع أمس بنحو 30 فلساً بنسبة 2.61 %، وهو بحسب مصادر مالية يعتبر تراجع طبيعي في إطار الهدوء الذي يشهده السوق عموماً مع اقتراب نهاية السنة المالية وضعف معدلات السيولة.

محمد عبدالعزيز الشايع

وأكدت المصادر أن كمية الأسهم المتداولة أمس بلغت 3.298 ملايين سهم، بقيمة 3.694 ملايين دينار كويتي، وتبلغ القيمة السوقية للشركة حالياً 1.7 مليار دينار كويتي.

ولدى الشركة استثمارات أخرى عقارية ترفيهية في عدد من مناطق الكويت، أبرزها سوق صباح وأفنتورا مول ومشروع سكني أيضاً، وكافة مشاريع الشركة تمضي حسب الخطة، والشركة ماضية في تنفيذ المشروعات التي حققت نسب إنجاز كبيرة.

وحسمت المصادر تأكيداتها بأن ما يثار هو عبارة عن شائعات ومعلومات لا يوجد لها سند رسمي، محذرة من مسؤولية التأثير على مقدرات الآخرين.

وكان رئيس مجلس إدارة الشركة قام قبل عدة أيام بعمليات شراء كمية أسهم مليونية على عدة صفقات فاقت 2.4 مليون سهم ضمن حق شراء المطلعين، عند مستوى سعري يفوق الدينار للسهم.

13 عملية شراء مقابل 11 بيع

تفوقت عمليات شراء الأجانب وفقاً للتسوية الأخيرة، حيث بلغت أوامر وعمليات الشراء 13 عملية على مختلف الأسهم في السوق الأول، مقابل عمليات بيع بكميات متباينة على 11 ورقة مالية أخرى، وسجل الاستثمار الأجنبي 7.077 مليار دينار.

سؤال الأسبوع؟

خسارة 12 مليون أو أكثر، هل تعتبر معلومة جوهرية تستحق الإفصاح؟ أم تعاقد شركة مع مكتب استشارات لتقديم خدمات استشارية؟

التحول الرقمي: طوفان يغير وجه التجارة أم طوق نجاة للكيانات الراسخة؟

بقلم المحامي: هشام الفهد

في زمنٍ تتسارع فيه الأيام كوقع حوافر الخيل في ساحات الوغى، وتتغير فيه الأسواق كتقلب رمال الربع الخالي تحت وطأة الرياح، لم يعد بقاء الشركات رهناً لرسوخ أصولها أو عراقة تاريخها، بل لمدى فطنتها في امتطاء صهوة التغيير، والأخذ بأسباب القوة الجديدة. وما القوة اليوم إلا في عالم الأرقام والبيانات، عالمٌ لا يُرى بالعين المجردة، لكنه يُمسك بزمام الاقتصاد العالمي بقبضة من حديد. هذا هو «التحول الرقمي»، مصطلحٌ حديث في لفظه، لكنه ضاربٌ بجذوره في سنة الكون القائمة على التطور والبقاء للأقدر.

جوهر التحول لا قشوره

يخطئ من يظن أن التحول الرقمي هو مجرد اقتناء أحدث الحواسيب أو إنشاء صفحة على الشبكة العنكبوتية. إنما هو، في لُبّه، ثورةٌ فكريةٌ شاملة تعصف بالهياكل الإدارية البالية، وتنسف طرق العمل التقليدية التي عفا عليها الزمن. هو إعادة صياغة لعقد الشركة مع زبائنها، وعلاقتها بموظفيها، ومنهجها في إدارة مواردها. إنه الانتقال من عالم الأوراق والأختام إلى فضاء البيانات السحابية الفسيح، ومن بطء الإجراءات الروتينية إلى سرعة الأتمتة الفائقة التي لا تعرف الكلل.

نماذج ساطعة كنجوم السماء

ولئن كان الكلام مرسلاً، فإن الأمثلة تبدّد غمام الشك وتجلي الحقيقة. انظر إلى شركة «أرامكو السعودية»، عملاق الطاقة الذي لم يركن إلى قوته التقليدية، بل غاص في بحار الرقمنة، فأسس مراكز للذكاء الاصطناعي لتحسين عمليات التنقيب والإنتاج، واستخدم «إنترنت الأشياء» لمراقبة آلاف الكيلومترات من خطوط الأنابيب آنياً، مما زاد من كفاءتها وقلل من مخاطرها بشكل لم يكن ليخطر على بال.

وفي قطاع الخدمات المالية، نجد «بنك الإمارات دبي الوطني» الذي أطلق بنكاً رقمياً بالكامل هو Liv، مستهدفاً جيل الشباب الذي نشأ في كنف التكنولوجيا، فقدم لهم تجربة مصرفية سلسة وفورية عبر هواتفهم الذكية، ليثبت أن حتى أعرق القلاع المالية يمكنها أن ترتدي حلة العصر الجديد.

القانون في مواجهة الطوفان الرقمي

لكن هذا المد الرقمي الجارف يصطدم حتماً بصخور القوانين والتشريعات التي صيغت في أزمنة لم تكن فيها هذه التقنيات إلا ضرباً من الخيال. فكيف يتعامل القضاء مع عقدٍ أبرمته خوارزمية ذكاء اصطناعي؟ ومن المسؤول عن خطأ ارتكبه نظام مؤتمت تسبب في خسائر فادحة؟ وما هي القيمة القانونية للتوقيع الإلكتروني أو السجلات الرقمية Blockchain كأدلة إثبات؟

هنا، تبرز أهمية الاجتهادات القضائية التي تعمل كبوصلة في هذا البحر المتلاطم. فقد بدأت المحاكم في دول متقدمة، وتبعها بعض المحاكم في منطقتنا، في قبول السجلات الرقمية كحجة، شريطة التحقق من سلامتها وعدم العبث بها. كما ظهرت اجتهادات تضع إطاراً لمسؤولية الشركات عن أنظمتها الذكية، محملةً إياها «مسؤولية موضوعية» باعتبارها المستفيد من هذه التقنيات والمسيطر عليها. هذه الأحكام، وإن كانت قليلة، تمثل منارات تهتدي بها الشركات والمشرعون على السواء.

ضرورة لا ترف: نحو تشريع يواكب العصر

إن الاعتماد على الاجتهادات القضائية وحدها يشبه من يحاول صدّ سيلٍ عرمٍ بأكوام من الحجارة المتفرقة. لا بد للدول التي تنشد التقدم من وقفة حازمة لتطوير منظومتها القانونية. يجب سن قوانين واضحة وصريحة تنظم التجارة الإلكترونية، وتحمي البيانات الشخصية، وتحدد المسؤولية القانونية عن أفعال الذكاء الاصطناعي، وتعترف بحجية الأدلة الرقمية بشكل لا يقبل التأويل.

إن التباطؤ في هذا المجال ليس مجرد تقصير تشريعي، بل هو تفريط في مستقبل الاقتصاد الوطني برمته. فالشركات لن تستثمر بثقة في تقنيات حديثة إذا كانت البيئة القانونية ضبابية وغامضة. إن توفير إطار قانوني متين وواضح هو بمثابة الأرض الصلبة التي تمكّن الشركات من الانطلاق في رحلة التحول الرقمي بأمان وثقة.

وفي نهاية المطاف إن التحول الرقمي ليس موجة عابرة، بل هو بحرٌ جديد تتشكل على شواطئه خرائط القوى الاقتصادية المستقبلية. والشركات التي تحجم عن الإبحار فيه، خوفاً من لججه أو جهلاً بفنونه، ستجد نفسها معزولة على جزيرة من الماضي، بينما يمضي الركب الظافر نحو آفاق الثروة والسيادة. وقد قيل قديماً: «الرأي قبل شجاعة الشجعان»، واليوم، الرأي كل الرأي في احتضان هذا التحول، والتشريع له، والانطلاق فيه.

الاقتصادية ALEQTISADYAH
العدد 545 • الإثنين 29 ديسمبر 2025 م • 9 من رجب 1447 هـ
aleqtisadyah.com

كويت المستقبل: حيث يلتقي رأس المال بصرامة القانون في رحاب التحول الرقمي

بقلم: المستشار- د. وسيم العبد الله

على أرضٍ عُجن ترابها بحكمة التجارة وصبر البحارة، وقامت صروحها على دعائـــم القانون والعدل، تقـــف دولة الكويت اليوم على عتبة عصـــرٍ جديد، عصرٍ لا تُقـــاس فيه الثروات بحجم الصناديق المكدسة، بل بســـرعة تدفق البيانات ودقة الخوارزميات. إنها رحلة التحول الرقمي، المحفوفة بالفرص والتحديات، والتي تفرض على منظومتي الاستثمار والقانون أن تتآلفا وتتطورا، وإلا فاتهما ركب المستقبل الذي لا ينتظر المترددين.

الاستثمار في كويت اليوم: من أسواق المناخ إلى فضاء الأرقام

لطالما كانت الكويت منارة للاســـتثمار، يجذب إليها رأس المـــال كما تجذب المنارة الســـفن التائهة. لكن قواعد اللعبة قـــد تغيرت. لم يعد المســـتثمر الفطن يبحث فقط عن الأصول المادية والمشـــاريع العقارية الشـــاهقة، بل امتد بصره ليقتنص الفرص في عالم التكنولوجيا المالية، والمنصـــات التعليمية الرقمية، وحلول الرعاية الصحية عن بعد. هذه المشاريع، التي كانت قبل عقدٍ من الزمن ضرباً من ضروب الخيال، أصبحت اليـــوم ميادين التنافس الحقيقية، تعد بعوائد مجزية لمن يملك الجرأة والبصيرة.

وها هي «هيئة تشـــجيع الاستثمار المباشر « تفتح ذراعيها، ليس فقط لجـــذب الأموال، بل لجذب العقول والتقنيـــات التي تغذي هذا التحول. كما أن شـــركات كويتيـــة عريقة، متعـــددة، بدأت تضخ اســـتثمارات ضخمة في بنيتها التحتيـــة الرقمية، مدركةً أن البقاء في صدارة السوق يقتضي التحول من كيانات صناعية تقليدية إلى قـــوى تكنولوجية رائـــدة. إنها تدرك أن المســـتقبل ليس في توسيع المصانع فحسب، بل في بناء «مصانع البيانات» التي تنتج أثمن بضاعة في هذا العصر: المعلومة.

سيف القانون ودرعه: حماية الاستثمار في العصر الرقمي

وما قيمة الاســـتثمار إن لم يكن محاطاً بسياج منيع من القوانين الرادعة والعادلة؟ هنا يبرز دور المشـــرّع الكويتي، الذي يواجـــه تحدياً لا يقل ضراوة عن تحدي المســـتثمر. فالقوانين التي صيغـــت في عصر الآلات الكاتبة والملفـــات الورقية تقف اليـــوم عاجزة أمام سرعة المعاملات الرقمية وتعقيداتها.

كيف يمكن لقانون التجارة التقليدي أن يحكم صفقة تمت عبر «عقد ذكي» ينفذ نفســـه بنفسه على شبكة «البلوك تشـــين» وكيف لقانون الإثبات أن يتعامل مع دليل رقمي يمكن، نظرياً، تغييـــره بضغطة زر؟ هذه ليست أسئلة فلســـفية، بل هي تحديات واقعية تواجه القضاء الكويتي اليوم.

وقد بدأت تباشـــير الفجر تلوح في الأفق مع صدور قوانين مهمة مثل قانون المعاملات الإلكترونية (رقم 20 لسنة 2014)، الذي منح الحجية القانونية للتوقيع الإلكتروني والمســـتندات الرقمية، فكان بمثابة حجر الزاوية في بناء صرح الثقة الرقمية. لكن هذا القانون، على أهميته، ليس إلا الخطـــوة الأولى في رحلة الألف ميل.

ضرورة لا ترف: نحو منظومة تشريعية تواكب الرؤية:

إن رؤية «كويت جديـــدة 2035» هي رؤية طموحة ترتكز علـــى تحويل الدولة إلى مركـــز مالي وتجاري جاذب. وهذه الرؤية لن تتحقق بالكامل ما لم تواكبها ثورة تشريعية شاملة. لا بد من الإسراع في سن قوانين متخصصة تعالج الفراغات الحالية:

1 - قانون حماية البيانات الشـــخصية: فالمستثمر الأجنبي والشـــركات العالمية لن تغامـــر بالعمل في بيئة لا تضمن سرية بيانات عملائها وموظفيها وفقاً للمعايير الدولية.

2 - تشـــريعات الأمن الســـيبراني: يجب وضع أطر قانونية صارمة لمكافحة الجرائم الإلكترونية، وتحديد مسؤوليات الشركات في حماية أنظمتها من الاختراق.

3 - تنظيـــم الذكاء الاصطناعي: مـــع تزايد الاعتماد على الأنظمة الذكية في اتخاذ القرارات الاســـتثمارية والتشـــغيلية، بات من الضروري وضـــع إطار قانوني يحدد المسؤولية عن أخطاء هذه الأنظمة.

إن التباطـــؤ في هذا المضمـــار لا يعني مجرد تأخر تشـــريعي، بل هو مخاطرة حقيقية ببيئة الاستثمار بأكملها. فالقانون في العصر الرقمي لم يعد مجرد أداة لفض النزاعات، بل أصبح عاملاً أساســـياً من عوامل الجذب الاستثماري ومحفزاً للابتكار.

وخلاصة القـــول إن دولة الكويت، بتاريخها التجاري العريق ونظامها القانوني الراسخ، تملك كل المقومات لتكون قصة نجاح باهرة في العصر الرقمي. والمفتاح لتحقيق ذلك يكمن في التوفيق بين جرأة المســـتثمر وحصافة المشرّع. فعندما تسير عربة الاستثمار على عجلات من التكنولوجيـــا المتطورة، محمية بدرع من القوانيـــن الحديثة والعادلة، فإنها ســـتصل حتماً إلى وجهتها: كويت جديدة، مزدهرة، ورائدة.

بين «ثورة» الجوار و«تردد» الداخل.. أين تقف الكويت؟

بقلم: م. يوسف عدنان المطوع

تشهد المنطقة تحولات اقتصادية كبرى تعيد تشكيل وجهها، ولم يعد الدخول في هذا السباق ترفاً أو اختياراً، بل أصبح واقعاً يفرض نفسه علينا جميعاً. وبينما نراقب بإعجاب كيف تعيد دول الجوار هندسة نماذجها الاقتصادية لتكون أكثر مرونة وجذباً لرؤوس الأموال نجد لزاماً علينا من منطلق المسؤولية الوطنية والشراكة في بناء المستقبل أن نضع مسارنا الاقتصادي تحت مجهر البحث والمراجعة الموضوعية. إننا اليوم أمام فرصة تاريخية للحاق بالركب، شريطة أن نتجاوز مرحلة «التجريب» إلى مرحلة «المأسسة»، وأن نبتعد عن تكرار سياسات انكماشية أثبتت تجارب دول المنطقة عدم جدواها، لننتقل إلى سياسات تنموية تضع «مصلحة الكويت العليا» واستدامة رفاهها فوق أي اعتبار آخر.

بين كلفة الأعمال.. ومخاطر التضخم

لعل أبرز ما يميز «النهج الجديد» في المنطقة هو السعي الحثيث لخفض «تكلفة ممارسة الأعمال» وتذليل العقبات لاستقطاب الاستثمارات الجادة. وهو نهج يتوافق مع ما تنادي به التقارير الاقتصادية الوطنية - كتقرير «الشال» - التي حذرت مراراً من أن البيئة الطاردة وارتفاع التكاليف يؤديان حتماً إلى «هروب الاستثمارات» الوطنية قبل الأجنبية. وفي المقابل، تتسرب بين الحين والآخر بعض «البالونات الاختبارية» التي تلوح برفع رسوم بعض الخدمات الأساسية واللوجستية إلى أرقام فلكية وغير مسبوقة. وهنا، يجب أن نتحدث بلغة «الاقتصاد الكلي» لتنبيه صانع القرار: إن مجرد التفكير في قفزات رسومية حادة للخدمات، مهما بدت مغرية دفترياً، يعد «قصر نظر اقتصادي» فادح. فهذه التكلفة لن يتحملها العامل البسيط، بل ستنتقل تلقائياً لتضخم تكلفة النقل وسلاسل الإمداد، لتستقر في النهاية كزيادة باهظة في أسعار السلع الاستهلاكية يدفع فاتورتها «المواطن» من جيبه. إن طرح مثل هذه الأفكار - ولو للنقاش - يعطي مؤشراً مقلقاً عن غياب النظرة الشمولية لأثر القرارات، فالحفاظ على القوة الشرائية للمواطن يبدأ من ضبط تكلفة الخدمات لا مضاعفتها.

الفجوة بين «النص» و«الواقع"

ومن التحديات التي تتطلب معالجة إدارية حكيمة، ضرورة ردم الفجوة بين «القرار النظري» و«التطبيق العملي». إن هيبة القرار الحكومي وفاعليته تُستمد من واقعيته وقابليته للتنفيذ، ولعل ما أثير مؤخراً حول قرار تنظيم بيع «مشروبات الطاقة» واشتراط «عبوتين فقط» خير مثال على ذلك. نحن هنا نسأل بلغة فنية: هل تم قياس إمكانية تطبيق هذا الشرط لوجستياً في منافذ البيع المكتظة؟ الهدف الرقابي مشروع ومطلوب، ولكن الآلية عندما تكون منفصلة عن الواقع تتحول إلى «عائق إجرائي» يربك التاجر الملتزم ويخلق سوقاً موازية، بدلاً من أن تكون حافزاً للتنظيم والانضباط.

رؤية استراتيجية.. لتصويب المسار

إننا جميعاً شركاء في هذا الوطن، وهدفنا واحد: اقتصاد متين، ومستقبل آمن. ولتحقيق ذلك، نضع هذه الرؤى كخارطة طريق أمام متخذ القرار:

أولاً: مأسسة القرار الاقتصادي: ضرورة تفعيل «وحدة قياس الأثر التشريعي والاقتصادي» كفلتر أساسي قبل إصدار أي قرار يمس عصب السوق. فالقرارات الاستراتيجية لا تحتمل الارتجال، بل تتطلب دراسة متأنية لانعكاساتها على التنافسية والتضخم.

ثانياً: تعزيز «اليقين القانوني»: إن رأس المال يبحث عن الأمان التشريعي قبل العائد المادي. لذا، فإن تحصين القرارات الإدارية، وجعل القضاء هو الفيصل في منازعات التراخيص والإغلاق، يمنح المستثمر المحلي والأجنبي رسالة طمأنة بالغة الأهمية، ويحمي هيبة الإدارة الحكومية من الطعون، ويرسخ دولة المؤسسات.

ثالثاً: التحول من «الجباية» إلى «التحفيز»: بدلاً من الرسوم الجامدة التي تساوي بين الجميع، يمكننا ابتكار «حزم ذكية» تربط الرسوم بالقيمة المضافة التي يقدمها المستثمر للدولة. هكذا نجعل الرسوم أداة توجيه اقتصادي، لا مجرد أداة تحصيل مالي.

كلمة أخيرة إن التاريخ لا ينتظر، والمنطقة تتحرك بسرعة قصوى. ونحن في الكويت نمتلك كل المقومات - البشرية والمالية والتشريعية - لنكون في الطليعة. الرهان اليوم هو على «الحكمة» في الإدارة، و«الاستقرار» في الرؤية.. لنصنع واقعاً اقتصادياً يليق باسم الكويت ومكانتها.

البورصة ... تريث واتزان والتقاط أنفاس قبل حلول 2026

السيولة المتداولة 42.188 مليون دينار تعكس الهدوء

شراء انتقائي وبيع طبيعي يؤكد التمسك بالمراكز الاستثمارية القائمة

المفاجآت الإيجابية لها الغلبة... وفي مقدمتها النتائج والتوزيعات المرتقبة

مسؤولية جسيمة على الشركات بسرعة الإيضاح لكبح آثار الشائعات الضارة على الأسهم

كتب محمود محمد :

بدأت بورصة الكويت تعاملات الأسبوع الأخير من 2025على هدوء متوقع وطبيعي، بعد مارثون طويل ومثير ومتباين ومختلف في العوائد والأرباح من بداية العام، تخلله الكثير من الأحداث الحادة، لكن معدن بورصة الكويت ظهر بقوة وعبر أغلب التداعيات والتحديات التي شهدتها 2025، واستعادت البورصة كثير من استقلاليتها بشكل واضح ولافت خلال العام الحالي.

مؤشرات القياس لأداء البورصة أمس، تعكس استمرار النظرة الإيجابية برغم الهدوء، حيث ارتفعت كمية الأسهم المتداولة أمس 1.4 %، وزادت الصفقات 4.2 %، لكن مستويات القيمة تراجعت 3 % تقريباً.

وحقق السوق أمس مكاسب هادئة بلغت 36 مليون دينار كويتي، وأغلقت القيمة السوقية عند 53.856 مليون دينار كويتي، وذلك نتاج مكاسب 47 شركة بنسب مختلفة.

وفقاً لمصادر استثمارية مراقبة، يدخل السوق مرحلة هدوء تدريجية سترتفع وتيرتها مع اقتراب نهاية الأسبوع الحالي الذي سينتهي في جلسة الأربعاء.

في المقابل شهدت المضاربات هي الأخرى تراجعات لافتة، حيث اختفي سلوك المغامرات والجولات الحادة، سواء ناحية الصعود أو التراجع.

وبحسب المصادر الاستثمارية، يتميز السوق بحالة من الاتزان والاستقرار رغم بعض الشائعات السلبية، والتي يتوجب على جموع الشركات مواجهتها على وجه السرعة، خصوصاً وأنها خرجت عن المألوف وتطال أسهم ممتازة.

جزء من الثقة في الأسهم يجب أن يقابله سرعة في ردود الأفعال للإدارة والإدارة التنفيذية، لا سيما وأن تصحيح المعلومات يحمي مساهمي الشركة من الخسائر، علماً أن القوانين تحتم على الشركة الرد على الشائعات.

وحذرت المصادر من أن هذه المرحلة سترتفع فيها وتيرة الشائعات غير المسؤولة، في ظل المضي قدماً في تحقيق عمليات مراجعات شاملة وتنظيف لبعض الملفات، وتطبيق القانون بعدالة وصرامة في ذات الوقت .

وقدرت مصادر متابعة بأن بعض الشائعات الضارة بالكيانات والمجاميع الاستثمارية الكبرى تأتي في إطار غير مهني وغير أخلاقي، وكأنها رسالة موجهة ضد المشروعات الناجحة التي تمثل قيمة اقتصادية مضافة للسوق عموماً.

أمس تراجعت أسعار أسهم 60 شركة، وارتفعت أسعار 47 شركة أخرى، فيما استقرت 25 شركة من دون أي تغيير، وشمل التداول 132 سهم.

بلغت قيمة التداولات 42.188 مليون دينار، والقيمة السوقية 53.856 مليار دينار.

وقد تباينت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت عند إغلاق تعاملات الأحد؛ تزامناً مع صعود لـ 9 قطاعات.

وانخفض مؤشر السوق الأول بنسبة 0.04 %، بينما ارتفع "العام" بنحو 0.06 %، وصعد "الرئيسي" بـ 0.56 %، و"الرئيسي 50" بـ 0.63 % عن مستوى الخميس الماضي.

سجلت بورصة الكويت تداولات بقيمة 42.19 مليون دينار، وزعت على 154.65 مليون سهم، بتنفيذ 11.75 ألف صفقة.

وشهدت الجلسة ارتفاع 9 قطاعات في مقدمتها السلع الاستهلاكية بـ 1.03 %، بينما تراجعت 3 قطاعات على رأسها عقار بـ 1.11 %، واستقر قطاع منافع.

وبالنسبة للأسهم، فقد ارتفع سعر 47 سهماً على رأسها "التمدين الاستثمارية" بـ 9.98 %، بينما تراجع سعر 59 سهماً في مقدمتها "الصناعات الوطنية" بواقع 4.09 %، واستقر سعر 25 سهماً.

وجاء سهم "جي إف إتش" في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 19.63 مليون سهم وذلك عقب إعلان الشركة تنفيذ صفقة شراء 6.9 مليون سهم خزينة؛ فيما تصدر السيولة سهم "أعيان" بقيمة 3.74 مليون دينار.

الاقتصادية
ALEQTISADYAH
العدد 545 • الإثنين 29 ديسمبر 2025 م • 9 من رجب 1447 هـ
aleqtisadyah.com

رفض طلبات إفلاس الشركة من بنوك وصناديق دائنة

الأهلية القابضة: إعادة هيكلة ديون بقيمة 60.144 مليون دينار

أصدر قاضي الإفلاس قرار بقبول طلب شركة الأهلية القابضة في الطلب المقدم بإعادة الهيكلة، ووقف المطالبات اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ صدور القرار، على أن تستمر الشركة قائمة بإدارة أعمالها وأموالها تحت إشراف أمين لجنة الإفلاس، مع تكليفها بالإفصاح عن القرا ر عبر الوسائل المحددة قانوناً، وأن تقوم خلال عشرة أيام بالتنسيق مع الدائنين لتشكيل لجنة الدائنين من ممثلين عن فئات ديونهم، وأن تودع لدى إدارة الإفلاس قائمة بفئات الديون.

وجدير ذكره أن قرار إعادة الهيكلة قد تضمن أن هناك إمكانية لإعادة الهيكلة استناداً للتقرير الفني المستقل المقدم والمركز المالي المقدم من الشركة وجودة الأصول.

وتقدر إجمالي التزامات الشركة بـ 57.146 مليون دينار كويتي، كما أن الشركة كفيلة لمديونية مستحقة على شركة الموارد تجاه بيت التمويل الكويتي بمبلغ 8.3 مليون دينار كويتي، لم يتم إدراجها ضمن التزامات الشركة لوجود ضمانات تكفي لسدادها.

وجدير ذكره أن قيمة مديونية شركة أصول لصكوك

الشركة الأهلية القابضة
AL-AHLIA HOLDING CO.

المشاركة تقدر بـ 21.176 مليون دينار كويتي، وصندوق كامكو للسندات نحو 8.288 مليون دينار كويتي، وبنك الخليج نحو 8.055 مليون دينار كويتي، وشركة مجمعات الأسواق 1.597 مليون دينار كويتي.

ووفقاً لما جاء في عرض خطة الهيكلة، السداد النقدي المقترح لما يعادل 50 % من ديون الدائنين التجاريين البالغ إجمالي ديونهم 60.144 مليون دينار، مع تنازل الدائنين عن 50 % من مديونيتهم وإسقاط الفوائد، وذلك من خلال سداد نقدي لمبلغ 30.072 مليون دينار، وتم بالفعل استخدام المبالغ الموجودة في إدارة التنفيذ البالغة 9.2 مليون دينار في إجراء سداد نقدي لجانب من مبالغ الدائنين التجاريين.

أيضا تم سداد مبلغ إضافي من مبلغ السداد النقدي بواقع 9.920 مليون دينار للدائنين التجاريين، كل حسب نسبته في الدين.

يتم استكمال سداد مبلغ السداد النقدي للدائنين خلال السنة الثانية من تاريخ اعتماد قاضي الإفلاس لخطة إعادة الهيكلة، من خلال بيع باقي العقارات السكنية المرهونة لبنك الخليج، حيث أن بنك الخليج هو الدائن الوحيد الذي يتمتع بحق رهن رسمي عقاري على عدد 48 قسيمة من قسائم السكن الخاص، وحتى يتسنى تحرير العدد الأكبر من هذه القسائم وبيعها واستخدام ثمنها في سداد الرسوم المستحقة لوزارة المالية، وبحيث يوجه الفائض لتعزيز خطة إعادة الهيكلة.

إفصاحات البورصة

«المعدات»: سداد 300 ألف دينار جزء من مديونية

أعلنت شركة المعدات القابضة سداد مبلغ 300 ألف دينار كويتي جزءاً من مبلغ تسوية نهائية لمديونية أحد مقاولين الباطن مع شركة تابعة.

وأوضحت الشركة أنه سيتم سداد الدفعة النهائية وقدرها 200 ألف دينار في تاريخ 15 فبراير 2026.

وقالت إن الأثر المالي لذلك يتمثل في تحقيق أرباح من التسوية بمبلغ 383.63 ألف دينار كويتي سيدخل ضمن البيانات المالية للشركة في الربع الرابع من عام 2025، علماً بأن هذه الأرقام خاضعة لمراجعة مراقب حسابات الشركة.

«مراكز» تغير اسمها التجاري لـ «مراكز للتطوير العقاري»

وافقت الجمعية العامة غير العادية المؤجلة لشركة مراكز التجارة العقارية على تعديل مادة بالنظام الأساسي.

أقرت العمومية تعديل نص المادة (2) من عقد التأسيس والمادة (1) من النظام الأساسي للشركة والمتعلق باسم الشركة التجاري ليصبح شركة مراكز للتطوير العقاري (شركة مساهمة كويتية عامة).

وكانت شركة «مراكز» قد تحولت للربحية في الربع الثالث من عام 2025، عند 8.3 ألف دينار، مقابل خسائر بقيمة 8.59 مليون دينار للربع ذاته من 2024.

«جي إف إتش» تشتري 6.9 مليون سهم خزينة

أعلنت مجموعة جي إف إتش المالية للمساهمين والأسواق شراء 6.90 مليون سهم من أسهمها (أسهم خزينة).

وأوضحت المجموعة أن عدد أسهم الخزينة ارتفع بعد عملية الشراء الأولى البالغ عددها 5.95 مليون سهم من 294.83 مليون سهم خزينة بما يعادل 7.693 % من الأسهم الصادرة، إلى 300.78 مليون سهم بما يعادل 7.848 % من الأسهم الصادرة، وذلك حتى تاريخ 25 ديسمبر 2025.

وذكرت «جي إف إتش» أن نسبة الأسهم المشتراة في تلك العملية مثلت 0.155 % من رأس المال المُصدر، وبلغ متوسط سعر الشراء 0.621 دولار أمريكي، فيما بلغ عدد الأسهم المتبقية للشراء 82.48 مليون سهم.

وفي بيان منفصل، أعلنت المجموعة شراء 954.09 ألف سهم خزينة أيضاً ليرتفع بذلك عدد الأسهم الخزينة إلى 301.74 مليون سهم بما يعادل 7.873 % من الأسهم الصادرة حتى تاريخ 26 ديسمبر، ومثلت تلك الأسهم 0.025 %، وتم شراؤها بسعر 0.621 دولار، ووصل بذلك عدد الأسهم المتبقية للشراء 81.52 مليون سهم.

تجدد ترخيص أنشطة أوراق مالية لـ «بنك برقان»

أصدرت هيئة أسواق المال القرار رقم (220) لسنة 2025 بشأن تجديد ترخيص أنشطة أوراق مالية لبنك برقان.

ووفق بيان الهيئة، تم تجديد ترخيص نشاط أوراق مالية لبنك برقان لدى هيئة أسواق المال لمزاولة نشاط أمين حفظ؛ وذلك لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد، اعتباراً من تاريخ 6 أبريل 2026.

وطالبت الهيئة الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

وجاء ذلك بعد الاطلاع على القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما؛ وشهادة ترخيص أنشطة أوراق مالية لبنك برقان رقم (AP/2017/0001) الصادرة بتاريخ 6 أبريل 2023.

كما جاء ذلك بناءً على طلب بنك برقان لتجديد ترخيص أنشطة أوراق مالية لدى الهيئة؛ وعلى القرار رقم (04) لسنة 2025 بشأن تعديل صلاحيات الاعتماد النهائي لإجراءات عمل قطاع الإشراف الصادر بتاريخ 12 يناير 2025.

إفصاحات البورصة

«أسمنت الكويت» صدور حكمي تمييز في دعويين قضائيتين

أعلنت شركة أسمنت الكويت صدور حكمي تمييز في دعويين قضائيتين الشركة طرف بهما. أشارت «أسمنت الكويت» إلى إحدى الدعويين قُدم الطعن فيها من قبل رئيس مجلس الوزراء بصفته، والأمين العام لمجلس الوزراء بصفته، ومدير عام الإدارة العامة للجمارك بصفته، ومدير عام الهيئة العامة للصناعة بصفته ضد «أسمنت الكويت»، وشركة الغنائم الصناعية خصم متدخل انضمامي، والطعن المقدم من الأخيرة، ضد «أسمنت الكويت» ورئيس مجلس الوزراء بصفته، والأمين العام لمجلس الوزراء بصفته، ومدير عام الإدارة العامة للجمارك بصفته.

وصدر حكم التمييز بقبول الطعن الأول شكلاً وفي موضوعه بتمييز الحكم المطعون فيه وألزمت الشركة المطعون ضدها الأولى «أسمنت الكويت» المصروفات و20 ديناراً مقابل أتعاب المحاماة، أما الطعن الثاني فقد قضت المحكمة بانتهاء الخصومة فيه وألزمت الشركة الطاعنة «الغنائم» بمصروفاته و20 ديناراً مقابل أتعاب المحاماة، وفي موضوع استئناف آخر تم تحديد جلسة 4 مارس 2026؛ لنظره لما ورد بأسباب الحكم، وأبقت الفصل في المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة.

وذكرت «أسمنت الكويت» أنه يُصعب تحديد الأثر المالي؛ إذ لم يتم الفصل في جميع طعون التمييز.

وفي بيان منفصل، أعلنت الشركة صدور حكم تمييز في 4 طعون أطرافها كل من شركة أسيكو للإنشاءات، و«أسمنت الكويت»، ووزير التجارة والصناعة ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة بصفته، ومدير عام الإدارة العامة للجمارك بصفته، وشركة الغنائم الصناعية، وشركة الأمم الخليجية للمواد الإنشائية، وشركة أسمنت بورتلاند كويت.

قضت المحكمة أولاً في الطعن المقدم من «أسيكو» ضد كل من «أسمنت الكويت»، ووزير التجارة والصناعة، ومدير «العامة للجمارك» و«الغنائم»، و«الأمم»، و«أسمنت بورتلاند» بقبوله شكلاً وفي موضوعه بتمييز الحكم المطعون فيه وألزمت الشركة المطعون ضدها الأولى «أسمنت الكويت» المصروفات و20 ديناراً مقابل أتعاب المحاماة.

كما حكمت في الطعن المقدم من وزير التجارة والصناعة، ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة بصفته، وآخر مقدم من «الأمم»، و«أسمنت بورتلاند»، وآخر مقدم من «الغنائم» بانتهاء الخصومة فيهم، وألزمت الطاعنون فيها بمصروفتها – عدا طعن وزير التجارة والصناعة ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمصروفات، ووفي موضوع استئناف آخر فقد تم تحديد أيضاً جلسة 4 مارس المقبل لنظره لما ورد بأسباب الحكم، وأبقت المحكمة الفصل في المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة.

وكانت «أسمنت الكويت» قد سجلت في التسعة أشهر الأولى من العام الحالي ربحاً بقيمة 4.49 مليون دينار، فيما سجلت «أسمنت بورتلاند» ربحاً خلال الفترة ذاتها بقيمة 1.42 مليون دينار.

بورصات خليجية

مؤشر «تاسي» يواصل الانخفاض ويخسر 1.04 %

واصل سوق الأسهم السعودية «تداول» أداءه السلبي بنهاية جلسة الأحد؛ ليواصل خسائره للجلسة الثالثة على التوالي، في ظل هبوط جماعي لقطاعاته الكبرى، وسط ارتفاع السيولة.

وأنهى المؤشر العام للسوق «تاسي» تعاملاته متراجعاً 1.04 % بخسائر بلغت 109.44 نقطة، هبط بها إلى مستوى 10,416.65 نقطة، متخلياً عن مستويات 10500 نقطة.

وارتفعت قيم التداول إلى 2.39 مليار ريال، مقابل 1.66مليارات ريال، بجلسة الخميس، من خلال 136.016 مليون سهم، مقارنةً بـ 80.46 مليون سهم، بالجلسة السابقة.

أداء القطاعات

وجاء إغلاق القطاعات باللون الأحمر بنحو جماعي، تصدرهم قطاع الإعلام والترفيه بتراجع قدره 5.03 %، كما انخفض قطاع المواد الأساسية بنسبة 1.01 %، وانخفض قطاع الاتصالات بنسبة 0.86 %، وهبط أيضاً قطاع البنوك بنسبة 0.78 %، ونزل قطاع الطاقة بنسبة 0.77 %.

«متكاملة» يتصدر الخسائر

وعلى صعيد أداء الأسهم، شملت الخسائر 234 سهما بصدارة سهم «متكاملة» الذي هبط 8.35 %، تلاه سهم «وفرة» بتراجع 7.14 %، وتراجع أيضاً سهم «سي جي إس» بنسبة 7.08 %.

وفي المقابل، جاء إغلاق 30 سهما، باللون الأخضر، تصدرها سهم «طيران ناس» بارتفاع نسبته 5.08 %، وكان المركز الثاني لسهم «أماك» الذي صعد 4.76 %، كما ارتفع أداء سهم «صادرات» بنسبة بلغت 4.7 %.

«أرامكو السعودية» الأنشط بالقيمة

وتصدر سهم «أرامكو السعودية» نشاط الأسهم من حيث القيمة، بـ 186.43 مليون ريال، وأغلق متراجعاً 0.76 %، تلاه سهم «الراجحي» بقيمة تداول بلغت 104.13 مليون ريال.

وجاء سهم «أمريكانا» بالصدارة من حيث أعلى الكميات، بـ 17.36 مليون سهم، تلاه سهم «صادرات» في المركز الثاني، بكمية بلغت 9.93 مليون سهم.

السوق الموازي يتراجع 0.8 %

وشهد السوق الموازي أداء سلبيا بنهاية جلسة اليوم الأحد ـ حيث أغلق مؤشر (نمو حد أعلى) متراجعاً بنسبة 0.8 %، فاقدا 186.91 نقطة من رصيده؛ ليصل إلى مستوى 23,244.02 نقطة.

وتراجعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة بالسوق الرئيسي في السعودية بواقع 76.7 مليار ريال خلال تعاملات الأحد؛ بضغط من انخفاض القيمة السوقية لـ 234 شركة على رأسها «أرامكو السعودية» و«مصرف الراجحي».

وبلغت قيمة رأس المال السوقي للأسهم المدرجة في مؤشر «تاسي» 8.726 تريليون ريال بنهاية تعاملات اليوم، مقابل 8.803 تريليون ريال بنهاية جلسة الخميس الماضي.

وحلت «أرامكو السعودية» على رأس 234 شركة سجلت انخفاضا بقيمتها السوقية خلال تعاملات الأحد؛ بواقع 43.56 مليار ريال، تلاها «الراجحي» بواقع 4.2 مليار ريال، ثم «سابك» بانخفاض قيمته 2.85 مليار ريال.

وتصدر بنك «الرياض» الأسهم التي حققت ارتفاعا في قيمتها السوقية خلال تعاملات الأحد بزيادة بلغت 780 مليون ريال، تلاه «طيران ناس» بزيادة قيمتها 529.64 مليون ريال، ثم «أماك» بواقع 360 مليون ريال.

وحلت «أرامكو» على رأس الشركات السعودية المدرجة في القيمة السوقية بإجمالي 5.689 تريليون ريال، يليها «الراجحي» بـ 384 مليار ريال، ثم «معادن» بـ 242.27 مليار ريال.

الاقتصادية
ALEQTISADYAH
العدد 545 • الإثنين 29 ديسمبر 2025 م • 9 من رجب 1447 هـ
aleqtisadyah.com

بورصات خليجية

بورصة قطر تنخفض 0.35 % بواقع 37.95- نقطة

أغلقت بورصة قطر تعاملات الأحد، على انخفاض؛ تزامناً مع تراجع 4 قطاعات.

انخفض المؤشر العام للبورصة 0.35 % فاقداً 37.95 نقطة، عند مستوى 10763.27 نقطة، عن مستوى الخميس الماضي.

أثر على الجلسة تراجع 4 قطاعات، على رأسها قطاع البنوك والخدمات المالية بـ 0.60 %، بينما ارتفع قطاعا التأمين والصناعات بـ 0.15 % و0.05 % على التوالي، واستقر قطاع البضائع والخدمات الاستهلاكية .

ارتفعت السيولة إلى 182.55 مليون ريال، مقابل 156.65 مليون ريال في جلسة الخميس الماضي، وصعدت أحجام التداول عند 68.86 مليون سهم، مقارنةً بـ 60.91 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 7.98 ألف صفقة، مقابل 6.54 ألف صفقة الخميس الماضي.

ومن بين 49 سهماً نشطاً، تقدم سهم «ودام» تراجعات الأسهم البالغ عددها 24 سهماً بـ 1.93 %، بينما ارتفع سعر 26 سهماً على رأسها «مساندة» بـ 4.76 % واستقر سعر 4 أسهم.

وجاء سهم «بلدنا» في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 11.46 مليون سهم، فيما تصدر السيولة سهم «كيو إن بي» بقيمة 46.05 مليون ريال.

تراجع مؤشر مسقط بنسبة 0.27 %

أنهى المؤشر العام لبورصة مسقط «مسقط 30» تعاملات الأحد، أولى جلسات الأسبوع، متراجعاً بنسبة 0.27 % بإقفاله عند مستوى 5,940.46 نقطة، خاسراً 15.87 نقطة، مقارنةً بمستوياته في جلسة الخميس الماضي.

وانخفض المؤشر العام بضغط أسهم القطاعين الخدمات والمالي، وتراجع الأول بنسبة 0.15 %؛ مع تقدم سهم صلالة لخدمات الموانئ على المتراجعين بنسبة 8.33 %، وتراجع سهم العمانية للاستثمارات التعليمية والتدريبية بنسبة 3.34 %.

وتراجع مؤشر القطاع المالي بنسبة 0.07 %، بضغط سهم مسقط للتمويل المتراجع بنسبة 1.85 %، وتراجع سهم بنك صحار الدولي بنسبة 1.21 %.

وحد من تراجع القطاع المالي صدارة سهم تكافل عمان للتأمين للرابحين بنسبة 5.36 %.

وعلى الجانب الآخر، ارتفع مؤشر قطاع الصناعة بنسبة 0.42 %؛ مدفوعًا بارتفاع سهم فولتامب للطاقة بنسبة 1.78 %، وارتفع سهم صناعة الكابلات العمانية بنسبة 1.78 %.

وتراجع حجم التداولات بنسبة 21.37 % إلى 138.97 مليون ورقة مالية، مقابل 176.73 مليون ورقة مالية بالجلسة السابقة.

وتراجعت قيمة التداولات بنسبة 6.02 % خلال الجلسة إلى 37.84 مليون ريال، مقارنةً بنحو 40.26 مليون ريال جلسة الخميس الماضي.

وتصدر سهم بنك مسقط الأسهم النشطة حجماً وقيمةً بتداول 42.31 مليون سهم، بقيمة 14.49 مليون ريال.

بورصات عالمية

وول ستريت تترقب ختاماً قوياً في 2025 مع اقتراب إس آند بي 500 من 7000 نقطة

يتوقع المستثمرون أن يُنهي سوق الأسهم الأمريكية عام 2025 على ارتفاع، مع وصول المؤشرات إلى مستويات قياسية واقترابها من تحقيق إنجازات صعودية جديدة.

كانت المؤشرات الرئيسية في طريقها لإنهاء ديسمبر على مكاسب، بعد تجاوز اضطرابات سابقة سببها ضعف أسهم التكنولوجيا والمخاوف المرتبطة بالإنفاق على الذكاء الاصطناعي.

أرقام قياسية في الأفق

سجّل مؤشر ستاندرد آند بورز 500 إغلاقاً قياسياً قبل عطلة عيد الميلاد، وكان على بُعد نحو 1 % من مستوى 7000 نقطة لأول مرة.

كما يتجه المؤشر لتحقيق ثامن مكسب شهري متتالٍ، وهو الأطول منذ 2018-2017.

وقال كبير مستشاري الثروات واستراتيجي السوق في شركة مورفي آند سيلفست لإدارة الثروات، بول نولتي «الزخم يميل بوضوح لصالح المشترين، وباستثناء أي حدث خارجي، أعتقد أن مسار الأسهم الأكثر استقراراً هو الصعود».

تُسلّط محاضر اجتماع الفيدرالي المرتقبة الضوء على توقيت خفض الفائدة، بعدما خفّض البنك المركزي أسعار الفائدة 75 نقطة أساس في 2025 إلى نطاق 3.50 3.75-% %.

لكن تصويت مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأخير في اجتماعه المنعقد يومي 9 و10 ديسمبر، والذي صوّت فيه على خفض أسعار الفائدة بمقدار ربع نقطة مئوية، جاء منقسماً، كما قدّم صانعو السياسة توقعات متباينة للغاية بشأن أسعار الفائدة في العام المقبل.

وقال نائب رئيس استراتيجية الاستثمار في شركة غلينميد، مايكل رينولدز، إن محضر ذلك الاجتماع، المقرر نشره يوم الثلاثاء، قد يكون مفيداً لفهم بعض النقاشات التي دارت بين أعضاء المجلس.

تحوّل في قيادة السوق

رغم ارتفاع إس آند بي 500 بنحو 18 % وناسداك 22 % منذ بداية العام، تراجع قطاع التكنولوجيا بأكثر من 3 % منذ نوفمبر تشرين الثاني، مقابل أداء قوي للقطاعات المالية، والنقل، والرعاية الصحية، والشركات الصغيرة.

ويرى محللون أن ذلك يعكس تحوّلاً نحو قطاعات ذات تقييمات أكثر اعتدالاً.

ينتظر المستثمرون أيضاً ترشيح الرئيس دونالد ترامب لرئيس جديد لمجلس الاحتياطي الفيدرالي خلفاً جيروم باول، وهو عامل قد يؤثر على تحركات السوق.

الاقتصادية ALEQTISADYAH
العدد 545 • الإثنين 29 ديسمبر 2025 م • 9 من رجب 1447 هـ
aleqtisadyah.com

KAMCO INVEST
شركة كامكو للاستثمار بورصة الكويت
إعداد بحوث واستراتيجيات الاستثمار

28 ديسمبر 2025

أداء مؤشر السوق العام لبورصة الكويت مقابل الكمية المتداولة

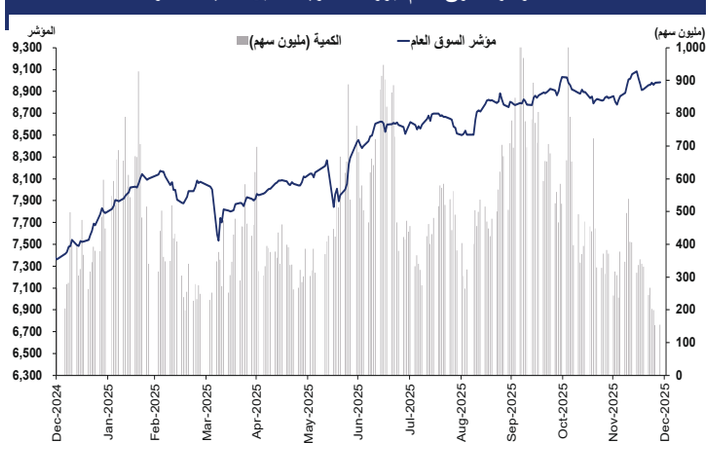

عوائد القطاعات

القطاعات	التغيير اليومي	إغلاق المؤشرات	التغيير اليومي	من بداية الشهر	من بداية العام
بورصة الكويت	▲	8,983.5	0.06%	1.44%	22.02%
الطاقة	▲	1,748.4	0.46%	0.65%	47.03%
مواد أساسية	▼	820.0	(0.20%)	(3.05%)	(10.02%)
صناعية	▲	765.2	0.38%	1.66%	5.75%
سلع إستهلاكية	▲	1,476.2	1.03%	(6.93%)	47.81%
رعاية صحية	▲	571.9	0.19%	(2.86%)	24.80%
الخدمات الاستهلاكية	▲	2,421.2	0.12%	0.23%	14.06%
إتصالات	▲	1,237.9	0.55%	2.39%	21.63%
بنوك	▲	2,188.4	0.08%	1.46%	20.92%
التأمين	▲	1,962.4	0.49%	(0.49%)	(4.52%)
العقار	▼	2,063.6	(1.11%)	3.37%	52.50%
خدمات مالية	▲	1,917.6	0.24%	1.27%	26.94%
تكنولوجيا	▼	982.1	(0.74%)	(4.26%)	(5.59%)
منافع	=	392.1	0.00%	(4.49%)	(1.32%)

أداء المؤشرات

مؤشرات البورصة والقيمة الرأسمالية		القيمة	اليومي (نقطة)	اليومي (%)	الشهري (%)	من بداية العام (%)
مؤشر السوق الأول	▼	9,591.48	(4.3)	(0.04%)	1.73%	22.36%
مؤشر رئيسي 50	▲	8,754.76	54.5	0.63%	3.72%	28.62%
مؤشر السوق الرئيسي	▲	8,323.10	46.6	0.56%	0.07%	20.50%
مؤشر السوق العام	▲	8,983.54	5.5	0.06%	1.44%	22.02%
القيمة السوقية (مليون د.ك)	▲	53,856.59	36.0	0.07%	1.42%	24.00%

مؤشرات التداول

مؤشرات التداول	القيمة	التغير اليومي %	المتوسط اليومي 2025	المتوسط اليومي 2024
الكمية المتداولة (مليون سهم)	154.7	1.4%	477.9	276.2
القيمة المتداولة (مليون د.ك.)	42.2	(3.0%)	108.0	59.9
عدد الصفقات	11,794	4.2%	24,558	15,798

الاسم المختصر للشركة المدرجة		السعر إقفال (دك)	السعر التغير اليومي (فلس)	السعر التغير اليومي (%)	القيمة المتداولة (ألف د.ك)	الكمية المتداولة (ألف سهم)	معدل دوران السهم منذ بداية العام	عائد التوزيعات النقدية	مضاعف السعر للربحية	مضاعف السعر للقيمة الدفترية	القيمة السوقية (مليون دك)	إقفال خلال 52 أسبوع (د.ك) الأعلى	إقفال خلال 52 أسبوع (د.ك) الأدنى
سينما	▲	1.500	21.0	1%	7	5	2%	4.8%	7.7	1.38	138.9	1.502	1.005
فنادق	▼	0.252	-8.0	-3%	7	29	21%	0.0%	12.7	1.89	14.2	0.365	0.166
ايفا فنادق	▲	1.072	8.0	1%	445	417	102%	0.0%	15.5	6.40	312.2	2.034	0.769
أولى وقود	▼	0.287	-2.0	-1%	92	320	663%	1.7%	17.4	1.55	127.7	0.700	0.250
منتزهات	=	0.134	0.0	0%	0	0	29%	2.1%	NM	0.76	29.0	0.157	0.101
الجزيرة	▼	1.685	-4.0	0%	25	15	63%	2.4%	19.7	7.59	370.7	1.900	0.891
السور	▲	0.279	3.0	1%	3	12	35%	2.5%	26.2	1.20	117.4	0.441	0.197
فيوتشر كيد	▲	0.118	1.0	1%	6	54	309%	2.5%	53.0	0.99	14.1	0.147	0.098
النخيل	▼	0.252	-2.0	-1%	32	128	332%	2.4%	19.3	2.24	13.2	0.555	0.195
العيد	=	0.216	0.0	0%	0	0	126.9%	6.0%	12.2	1.44	67.5	0.251	0.201
الغانم	▼	1.138	-4.0	0%	562	493	71%	5.6%	13.2	4.34	410.5	1.155	0.774
الخدمات الاستهلاكية				0%	1,178	1,472		2.5%	16.5	1.55	1,615		
زين	▲	0.523	1.0	0%	385	736	20%	11.5%	9.0	1.83	2,263	0.543	0.441
أريد	▲	1.460	30.0	2%	199	138	4%	6.1%	9.7	1.20	731.7	1.489	0.988
أس تي سي	▲	0.688	2.0	0%	278	404	26%	5.1%	21.2	2.97	687.1	0.699	0.519
ديجتس	▼	1.055	-8.0	-1%	141	134	239%	0.0%	NM	20.57	92.1	1.097	0.062
إتصالات				2.4%	1,003	1,411		6.1%	9.7	2.40	3,774		
كويت ت	=	0.645	0.0	0%	0	0	8%	5.9%	10.8	0.71	119.2	0.650	0.490
خليج ت	=	0.830	0.0	0%	0	0	0%	2.8%	13.1	0.95	235.5	1.405	0.830
اهلية ت	=	0.830	0.0	0%	3	3	3%	1.7%	8.4	1.14	195.9	0.937	0.678
وربة ت	=	0.177	0.0	0%	0	1	21%	6.6%	9.5	0.82	43.3	0.197	0.133
الاعادة	▲	0.418	13.0	3%	1	2	1.8%	2.4%	7.4	1.26	130.0	0.484	0.305
أولى تكافل	▲	0.215	1.0	0%	5	24	87.8%	0.0%	NM	2.39	22.9	0.274	0.130
وثاق	▼	0.110	-3.0	-3%	154	1,379	885%	0.0%	31.0	2.50	12.1	0.179	0.033
ب ك تأمين	=	0.191	0.0	0%	0	0	0%	10.4%	7.0	0.78	28.5	0.191	0.191
التأمين				-0.5%	163	1,410		4.3%	9.5	1.04	787		
صكوك	▼	0.081	-0.2	0%	28	345	210%	0.0%	10.7	1.25	46.2	0.093	0.043
عقارات ك	▼	0.388	-2.0	-1%	271	696	2102%	0.0%	3.3	0.21	41.3	0.449	0.218
متحدة	▲	0.266	6.0	2%	3,381	12,754	54%	0.0%	NM	1.89	380.5	0.290	0.101
وطنية	▼	0.073	-1.6	-2%	140	1,913	55%	0.0%	NM	0.56	159.2	0.094	0.068
صالحية	▼	0.397	-1.0	0%	731	1,841	59%	3.6%	28.9	1.38	247.4	0.435	0.379
تمدين ع	▼	0.468	-1.0	0%	4	9	3%	3.6%	9.8	0.67	187.9	0.477	0.323
اجيال	=	0.325	0.0	0%	0	0	11%	6.1%	10.7	0.49	68.0	0.335	0.233
ع عقارية	▼	0.211	-8.0	-4%	575	2,691	735%	1.2%	NM	1.89	81.4	0.315	0.066
الإنمـاء	▲	0.088	0.1	0%	28	318	158%	0.0%	11.1	0.86	30.9	0.102	0.065
المباني	▼	1.120	-30.0	-3%	3,694	3,299	21%	1.3%	19.8	2.31	1,656	1.185	0.719
إنجازات	▼	0.171	-3.0	-2%	0	1	38%	2.9%	23.7	0.97	57.9	0.235	0.093
التجارية	=	0.204	0.0	0%	113	551	43%	1.4%	25.9	1.30	386.8	0.233	0.141
سنام	▼	0.205	-4.0	-2%	275	1,336	336%	0.0%	25.6	1.87	45.2	0.236	0.127
أعيان ع	▼	0.138	-1.0	-1%	206	1,481	239%	3.6%	17.5	0.91	57.4	0.157	0.080
عقار	▼	0.097	-0.6	-1%	21	216	175%	3.1%	12.7	0.71	22.5	0.114	0.068
العقارية	▼	0.062	-1.1	-2%	2	33	242%	0.0%	5.7	2.28	11.6	0.086	0.030
مزايا	=	0.075	0.0	0%	10	139	174%	0.0%	48.3	0.88	40.6	0.096	0.053
تجارة	▲	0.098	0.1	0%	16	159	126%	5.1%	16.1	0.86	36.3	0.112	0.059
أركان	▼	0.306	-1.0	0%	110	358	195%	2.0%	61.3	2.00	95.3	0.382	0.092
أرجان	▼	0.112	-2.0	-2%	372	3,301	550%	0.0%	NM	0.44	32.6	0.187	0.074
منشآت	▲	0.249	7.0	3%	3	14	102%	0.0%	9.8	2.23	80.2	0.256	0.119
م الاعمال	▼	0.098	-0.5	-1%	57	579	1157%	3.1%	21.0	1.23	58.6	0.216	0.074
ريم	=	0.000	0.0	0%	0	0	0%	0.0%	0.0	0.00	0.0	0.000	0.000
مينا	▼	0.114	-2.0	-2%	134	1,156	603%	0.0%	NM	1.22	21.7	0.153	0.101
مراكز	▼	0.424	-7.0	-2%	473	1,122	452%	0.0%	15.2	3.04	58.8	2.660	0.050
مشاعر	=	0.114	0.0	0%	25	217	328%	0.0%	12.5	1.14	18.3	0.132	0.070
المساكن	=	0.055	0.0	0%	0	0	517%	0.0%	NM	37.09	5.4	0.074	0.036

الاسم المختصر للشركة المدرجة		السعر إقفال (دك)	السعر التغير اليومي (فلس)	السعر التغير اليومي (%)	القيمة المتداولة (ألف د.ك)	الكمية المتداولة (ألف سهم)	معدل دوران السهم منذ بداية العام	عائد التوزيعات النقدية	مضاعف السعر للربحية	مضاعف السعر للقيمة الدفترية	القيمة السوقية (مليون دك)	إقفال خلال 52 أسبوع (د.ك) الأعلى	إقفال خلال 52 أسبوع (د.ك) الأدنى
وطني	=	1.017	0.0	0.0%	511	502	15%	3.4%	14.6	2.01	8,891.4	1.116	0.832
خليج ب	▼	0.361	-1.0	0%	279	773	51%	2.8%	24.7	1.72	1,441.3	0.380	0.279
تجاري	▲	0.519	1.0	0%	54	103	1%	9.6%	7.2	1.52	1,137.3	0.852	0.495
اهلي	=	0.298	0.0	0%	219	739	30%	3.3%	13.0	1.19	780.1	0.314	0.248
الدولي	=	0.278	0.0	0%	430	1,551	152%	1.7%	18.2	1.34	497.2	0.296	0.174
برقان	=	0.226	0.0	0%	795	3,532	39%	2.7%	18.9	0.97	860.2	0.289	0.168
بيتك	▲	0.818	2.0	0%	1,903	2,330	16%	2.7%	24.7	2.70	15,114.3	0.835	0.667
بنك بوبيان	▼	0.725	-1.0	0%	541	747	14%	1.4%	31.7	3.39	3,197.8	0.746	0.534
بنك وربة	▼	0.297	-1.0	0%	1,316	4,424	107%	0.0%	29.0	1.63	1,336.0	0.305	0.177
البنوك				1.5%	6,049	14,701		2.7%	18.9	1.63	33,256		
سنرجي	▼	0.113	-2.0	-2%	71	635	557%	0.0%	NM	2.43	22.6	0.143	0.036
بترولية	▲	0.598	8.0	1%	1	2	3%	6.4%	11.1	0.97	108.1	0.834	0.471
نابسكو	=	1.600	0.0	0%	0	0	2%	4.2%	8.8	2.78	155.2	1.885	0.830
بيت الطاقة	▲	0.265	12.0	5%	475	1,834	1118%	0.0%	NM	4.15	12.0	0.350	0.142
آبار	=	0.190	0.0	0%	2	10	84%	0.0%	12.8	0.62	48.1	0.235	0.131
ألفتاقا	▲	0.238	1.0	0%	300	1,266	14%	0.0%	33.9	3.06	134.8	0.260	0.260
الطاقة				0.7%	850	3,747		5.3%	11.1	2.43	481		
سكب ك	▲	0.640	2.0	0%	1	2	19%	6.3%	18.6	2.52	41.6	0.720	0.550
بوبيان ب	▼	0.589	-2.0	0%	240	407	43%	6.8%	15.3	1.32	315.0	0.720	0.585
الكوت	=	1.051	0.0	0%	0	0	0%	6.7%	14.9	2.89	106.0	2.145	0.885
مواد أساسية				-10.0%	242	409		6.7%	15.3	2.52	463		
الخصوصية	▲	0.167	1.0	1%	35	208	199%	1.1%	14.6	0.97	33.5	0.189	0.112
اسمنت	▲	0.440	12.0	3%	131	303	13%	1.3%	60.8	1.35	313.7	0.441	0.209
كابلات	▲	2.119	2.0	0%	498	236	34%	3.3%	19.3	1.35	441.1	2.360	1.620
سفن	▲	0.847	5.0	1%	254	299	93%	4.1%	15.9	1.98	152.7	0.970	0.803
بورتلاند	▼	0.644	-2.0	0%	18	28	15%	7.8%	26.0	0.87	64.5	0.843	0.635
ورقية	▼	0.240	-9.0	-4%	14	58	93%	4.9%	39.9	1.33	23.8	0.427	0.159
معادن	=	0.146	0.0	0%	0	0	113%	0.0%	69.2	1.67	13.2	0.233	0.085
أسيكو	▲	0.346	6.0	2%	545	1,580	568%	0.0%	72.4	3.88	114.3	0.390	0.054
الوطنية للبناء	▼	0.211	-9.0	-4%	3	13	4%	4.7%	18.9	0.84	75.8	0.294	0.167
المعدات	▼	0.602	-19.0	-3%	360	595	2583%	0.0%	NM	5.74	15.1	0.672	0.138
إستهلاكية	=	0.114	0.0	0%	137	1,207	438%	0.0%	31.5	1.11	34.2	0.129	0.090
مخازن	▲	0.147	1.0	1%	497	3,390	131%	6.5%	NM	0.62	375.2	0.276	0.132
تنظيف	▼	0.121	-2.0	-2%	335	2,736	743%	0.0%	23.2	0.95	30.2	0.192	0.045
الرابطة	▼	0.076	-0.9	-1%	39	510	330%	0.0%	NM	3.04	20.9	0.133	0.045
المعامل	▲	0.356	3.0	1%	5	15	21%	4.1%	13.1	1.38	48.6	0.370	0.276
هيومن سوفت	▲	2.616	1.0	0%	522	200	70%	13.3%	9.7	3.50	352.5	2.809	2.332
امتيازات	▲	0.359	19.0	6%	8	23	5%	0.0%	NM	12.26	14.4	0.420	0.078
المشتركة	▼	1.098	-1.0	0%	1,001	913	112%	2.7%	11.7	2.73	187.8	1.145	0.574
يوباك	=	0.230	0.0	0%	13	58	15%	0.0%	NM	0.83	86.9	0.345	0.132
ميرد	=	0.116	0.0	0%	9	83	207%	4.3%	14.0	0.93	19.0	0.135	0.080
المتكاملة	▼	0.444	-2.0	0%	403	905	118%	5.6%	16.0	1.80	112.3	0.625	0.446
قيوين ا	▼	0.135	-1.0	-1%	40	294	25%	3.7%	8.7	0.80	49.0	0.270	0.079
جي تي سي	▲	0.448	4.0	1%	90	200	34%	5.8%	10.1	1.18	67.2	0.472	0.360
صناعية				1.7%	4,959	13,854		4.3%	17.5	1.35	2,646		
مواشي	▲	0.114	1.0	1%	14	125	113%	0.0%	NM	1.12	23.9	0.155	0.092
ميزان	▲	1.360	14.0	1%	532	393	47%	1.8%	25.1	3.39	422.7	1.800	0.760
سلع الاستهلاكية				-6.9%	546	518		1.8%	25.1	2.25	447		
التقدم	▲	0.602	3.0	1%	0	0	5%	2.8%	NM	1.66	108.4	0.935	0.324
ميدان	=	0.819	0.0	0%	0	0	3%	1.8%	24.3	1.87	165.8	0.910	0.548
رعاية صحية				-2.9%	0	0		2.3%	24.3	1.76	274		

الاسم المختصر للشركة المدرجة		السعر إقفال (دك)	السعر التغير اليومي (فلس)	السعر التغير اليومي (%)	القيمة المتداولة (ألف د.ك)	الكمية المتداولة (ألف سهم)	معدل دوران السهم منذ بداية العام	عائد التوزيعات النقدية	مضاعف السعر للربحية	مضاعف السعر للقيمة الدفترية	القيمة السوقية (مليون دك)	إقفال خلال 52 أسبوع (د.ك) الأعلى	إقفال خلال 52 أسبوع (د.ك) الأدنى
دلقان	=	0.175	0.0	0%	27	158	438%	0.0%	4.7	1.55	11.6	0.338	0.159
ثريا	=	0.192	0.0	0%	3	15	36%	0.0%	11.6	1.38	28.1	0.369	0.090
أسس	=	0.190	0.0	0%	13	67	49%	0.0%	5.6	1.14	20.7	0.249	0.111
بيتك ريت	▼	1.234	-2.0	0%	17	14	38%	0.2%	NA	NA	29.1	1.311	1.108
العقار				3.4%	10,729	34,783		3.1%	12.7	1.23	4,018		
كويتية	▼	0.241	-2.0	-1%	626	2,597	133%	5.4%	6.6	0.97	132.9	0.256	0.156
تسهيلات	=	0.271	0.0	0%	8	29	15%	7.0%	10.2	0.84	137.6	0.289	0.230
ايفا	▲	0.464	1.0	0%	1,115	2,408	362%	0.0%	18.4	1.98	251.7	0.516	0.334
استثمارات	▼	0.293	-2.0	-1%	550	1,880	88%	7.5%	10.3	1.01	233.5	0.346	0.220
مشاريع	▼	0.082	-0.8	-1%	329	4,010	42%	0.0%	24.6	0.63	408.2	0.105	0.083
ساحل	▼	0.069	-1.4	-2%	57	827	99%	0.0%	42.0	0.65	32.1	0.084	0.055
البيت	▼	0.081	-0.3	0%	21	258	281%	0.0%	27.9	0.80	32.5	0.100	0.060
أرزان	▲	0.372	6.0	2%	1,388	3,751	318%	0.8%	16.4	1.58	337.6	0.400	0.238
المركز	▲	0.162	1.0	1%	5	30	74%	4.3%	7.7	0.72	81.8	0.179	0.126
كميفك	▲	0.157	3.0	2%	68	434	265%	0.0%	11.6	1.32	34.5	0.337	0.104
الاولى	▼	0.128	-2.0	-2%	226	1,749	1129%	0.0%	4.1	1.17	57.1	0.168	0.031
الخليجي	=	0.570	0.0	0%	42	75	32%	0.0%	63.1	4.75	231.7	0.870	0.488
أعيان	▲	0.234	6.0	3%	3,740	16,111	223%	3.2%	8.0	1.33	155.4	0.245	0.138
بيان	▲	0.078	0.8	1%	55	715	149%	0.0%	21.7	1.32	18.4	0.097	0.047
أصول	▲	0.262	13.0	5%	8	31	121%	3.8%	19.5	2.41	33.2	0.384	0.116
كفيك	▲	0.146	1.0	1%	25	177	72%	0.0%	NM	1.24	35.8	0.225	0.139
كامكو	▼	0.205	-1.0	0%	28	140	163%	2.4%	8.0	1.02	70.2	0.227	0.098
وطنية د ق	▼	0.141	-1.0	-1%	32	231	388%	0.0%	12.5	0.79	35.1	0.368	0.116
يونيكاب	▲	0.310	5.0	2%	89	286	161%	0.0%	NM	4.15	69.3	0.403	0.198
مدار	▼	0.124	-2.0	-2%	229	1,802	247%	0.0%	NM	1.15	25.7	0.185	0.083
الديرة	▲	0.634	8.0	1%	862	1,365	419%	0.8%	13.8	1.59	65.5	0.872	0.267
الصفاة	▲	0.271	1.0	0%	319	1,173	613%	1.8%	16.1	2.40	86.0	0.312	0.090
اكتتاب	▼	0.038	-1.4	-4%	346	9,068	1508%	0.0%	NM	10.59	12.0	0.050	0.012
نور	▼	0.431	-1.0	0%	43	101	78%	8.0%	6.0	1.34	220.0	0.504	0.264
تمدين أ	▲	1.212	110.0	10%	5	4	1%	4.0%	14.9	0.67	242.4	1.300	0.650
الإماراتية	▼	0.145	-5.0	-3%	41	282	253%	0.0%	NM	1.98	25.6	0.500	0.042
آسيا	▲	0.049	1.3	3%	163	3,343	167%	0.0%	NM	0.59	40.2	0.062	0.029
راسيات	▼	0.400	-3.0	-1%	416	1,041	211%	0.0%	58.9	4.78	60.0	0.445	0.333
الامتياز	▲	0.061	0.4	1%	104	1,700	273%	0.0%	NM	0.63	68.8	0.080	0.030
منازل	▼	0.061	-0.6	-1%	62	1,012	646%	0.0%	13.9	1.78	26.3	0.074	0.030
صناعات	▼	0.300	-2.0	-1%	220	731	70%	3.3%	10.7	1.31	759.1	0.310	0.213
وربة كيبتل	▼	0.735	-3.0	0%	147	199	684%	0.0%	NM	6.98	22.1	0.967	0.225
التخصيص	▼	0.078	-0.7	-1%	25	320	297%	0.0%	NM	1.04	47.6	0.102	0.041
تحصيلات	▼	0.165	-7.0	-4%	16	99	122%	0.0%	NM	5.46	27.2	0.485	0.039
فلمور	▲	0.217	1.0	0%	77	354	19%	5.0%	6.7	2.09	256.8	0.250	0.180
تمويل خليج	=	0.190	0.0	0%	3,731	19,625	170%	2.4%	17.9	2.29	728.2	0.194	0.079
إنوفست	▼	0.104	-2.0	-2%	158	1,507	666%	0.0%	NM	0.77	31.9	0.135	0.081
عمار	=	0.103	0.0	0%	0	0	166%	2.9%	30.9	0.90	20.1	0.126	0.061
المنار	=	0.111	0.0	0%	21	188	132%	2.7%	16.9	0.90	29.3	0.133	0.061
البورصة	▼	3.718	-35.0	-1%	503	134	29%	2.2%	27.8	10.07	746.5	4.304	2.251
بيوت	=	0.412	0.0	0%	334	809	129%	8.1%	15.5	2.37	123.6	0.467	0.338
خدمات مالية				1.3%	16,234	80,598		3.3%	15.2	1.32	6,053		
الأنظمة	▼	0.135	-1.0	-1%	81	598	313%	0.0%	NM	1.18	13.5	0.282	0.132
تكنولوجيا				-4.3%	81	598		0.0%	NM	1.18	13		
شمال الزور	=	0.149	0.0	0.0%	174	1,160	37%	4.7%	12.0	1.20	163.9	0.174	0.137
منافع				-4.5%	174	1,160		4.7%	12.0	1.20	164		
اجمالي بورصة الكويت				1.4%	42,206	154,661		2.37%	15.04	1.34	53,991		

ملاحظة: مضاعف السعر للربحية محتسب على اساس الاسعار الحالية وصافي الارباح لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2025. مضاعف السعر للقيمة الدفترية محتسب على اساس الأسعار الحالية وحقوق المساهمين كما في 30 سبتمبر 2025. العائد الجاري للأسهم محتسب على أساس التوزيعات النقدية لعام 2024 والأسعار الحالية الشركات التي تختلف في سنواتها المالية يتم التعامل معها بشكل منفصل لإجراء أية تعديلات ضرورية بعد إعلان آخر نتائج مالية. NA غير مطابق NM غير قابل للاحتساب

كامكو إنفست
خدمات استثمارية متكاملة
إدارة الأصول | الاستثمارات المصرفية | الوساطة المالية
تطبيق كامكو إنفست
تجربتك الاستثمارية الرقمية
App Store Google play
حمل التطبيق وتمتع بمجموعة من الحلول الاستثمارية

الصفاة AL SAFAT
شركة الصفاة للإستثمار ش.م.ك
AL SAFAT INVESTMENT COMPANY
(965) 22 675 140
Al-Safat Tower, Hawalli, Beirut St.
alsafatinvest.com
research@alsafatinvest.com
alsafatinvestment
al-safat-investment-company

التقرير الأسبوعي لبورصة الكويت

للأسبوع المنتهي بتاريخ 25 ديسمبر 2025

السوق	القيمة السوقية	آخر اقفال	العائد الاسبوعي	العائد الشهري	العائد السنوي	كمية التداول	قيمة التداول	عدد الصفقات	مكرر الربحية	مكرر القيمة الدفترية	النسبة لإجمالي القيمة السوقية
السوق الأول	44,909	9,595.75	0.6%	1.8%	22.4%	522,970,119	197,683,600	34,955	18.8	1.8	82.1%
السوق الرئيسى	9,788	8,276.51	0.7%	-0.5%	19.8%	541,631,233	104,352,033	42,767	14.7	1.3	17.9%
السوق العام	54,697	8,978.07	0.6%	1.4%	21.9%	1,064,601,352	302,035,633	77,722	16.1	1.4	100%

القطاع	القيمة السوقية	آخر اقفال	العائد الاسبوعي	العائد الشهري	العائد السنوي	كمية التداول	قيمة التداول	عدد الصفقات	مكرر الربحية	مكرر القيمة الدفترية	النسبة لإجمالي القيمة السوقية
البنوك	33,229	2,186.76	0.5%	1.4%	20.8%	155,160,513	77,788,861	12,008	21.5	1.5	60.75%
مواد أساسية	464	821.63	-4.0%	-2.9%	-9.8%	5,407,210	3,221,685	738	15.4	2.5	0.85%
الخدمات الاستهلاكية	1,626	2,418.39	0.2%	0.1%	13.9%	11,779,596	9,082,697	2,826	19.4	1.8	2.97%
السلع الاستهلاكية	444	1,461.07	3.4%	-7.9%	46.3%	3,281,171	3,385,496	1,385	24.8	3.4	0.81%
الطاقة	491	1,740.33	-2.0%	0.2%	46.4%	18,573,301	3,691,903	1,641	11.9	2.6	0.90%
الخدمات المالية	6,352	1,912.93	0.5%	1.0%	26.6%	441,338,822	86,094,653	23,469	15.8	1.3	11.61%
الرعاية الصحية	274	570.83	0.7%	-3.0%	24.6%	70,713	45,136.690	80	24.3	1.8	0.50%
صناعية	2,572	762.36	0.5%	1.3%	5.4%	101,942,527	32,405,693	10,569	17.6	1.3	4.70%
التأمين	813	1,952.90	-1.1%	-1.0%	-5.0%	27,530,750	3,396,224	1,911	10.8	1.2	1.49%
العقار	4,494	2,086.74	2.2%	4.5%	54.2%	276,425,844	72,842,693	19,451	17.6	1.3	8.22%
التكنولوجيا	14	989.40	-0.7%	-3.5%	-4.9%	1,637,488	226,122.20	215	NM	1.2	0.02%
الاتصالات	3,763	1,231.12	1.8%	1.8%	21.0%	13,745,579	8,698,105	2,965	9.5	2.4	6.88%
منافع	164	392.11	-0.7%	-4.5%	-1.3%	7,707,838	1,156,363	464	12.0	1.2	0.30%

الأكثر ارتفاعاً

السهم	آخر اقفال	نسبة التغيير	الكمية	القيمة	الصفقات
تحصيلات	172	19.44%	4,084,565	699,821	942
تمدين أ	1,102	8.04%	4,827	5,897	31
متحدة	260	7.00%	27,636,886	6,996,365	2,080
أسيكو	340	5.92%	8,686,216	2,913,136	831
المعدات	621.0	5.61%	5,077,389	3,190,580	2,603

الأكثر انخفاضاً

السهم	آخر اقفال	نسبة التغيير	الكمية	القيمة	الصفقات
الكوت	1,051	-8.61%	5,321	5,474	35
يوباك	230	-8.00%	273,998	63,773	61
أعيان	228	-5.79%	68,878,039	16,006,967	2,422
فنادق	260	-5.45%	83,406	21,390	52
التجارية	204	-4.67%	21,350,988	4,454,487	618

الأكثر تداولاً من حيث الكمية

السهم	آخر اقفال	نسبة التغيير	الكمية	القيمة	الصفقات
جي اف اتش	190	-0.52%	90,442,710	17,229,778	1,974
أعيانم	228.0	-5.79%	68,878,039	16,006,967	2,422
ع عقارية	219.0	0.00%	54,304,096	12,090,489	2,775
تنظيف	123	-2.38%	41,316,798	5,205,397	2,446
اكتتاب	39.2	-1.51%	38,045,805	1,517,376	1,291

الأكثر تداولاً من حيث القيمة

السهم	آخر اقفال	نسبة التغيير	الكمية	القيمة	الصفقات
بيتك	816	0.12%	35,983,847	29,374,715	4,741
وطنى	1,017	1.29%	17,244,761	17,419,794	2,025
جي اف اتش	190	-0.52%	90,442,710	17,229,778	1,974
أعيان	228	-5.79%	68,878,039	16,006,967	2,422
ع عقارية	219	0.00%	54,304,096	12,090,489	2,775

ملخص السوق:

- انخفضت كمية وقيمة تداول السوق الأول والرئيسي بنسبة 38% و40%، و30% و26%، على التوالي.
- ارتد مؤشرا السوق الأول والرئيسي، إلا أن التداولات ظلت ضعيفة.
- التحليل الفني: أغلق مؤشر السوق العام عند 8,978، مع مستويات دعم عند 8,924 و8,884 و 8,827، ومقاومة عند 8,986. كما أغلق مؤشر السوق الأول عند 9,595، مع مستويات دعم عند 9,595 و9,575 و9,531، ومقاومة عند 9,617. وأغلق مؤشر السوق الرئيسي عند 8,276، مع مستويات دعم عند 8,248 و8,186 و8,156، ومقاومة عند 8,308.

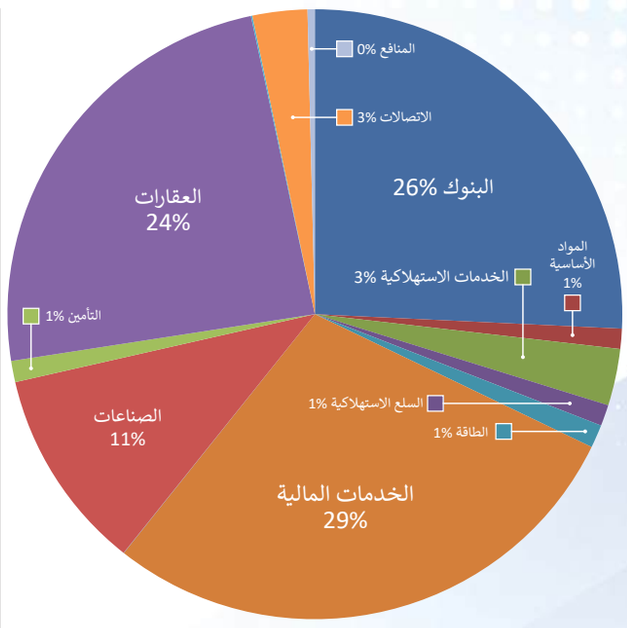

نسب القيمة المتداولة

الاقتصادية
ALEQTISADYAH
العدد 545 • الإثنين 29 ديسمبر 2025 م • 9 من رجب 1447 هـ
aleqtisadyah.com

المؤشرات جرس إنذار مبكر... لا يعلوا صوتها فجأة بل يتصاعد بهدوء

بقلم - ليما راشد الملا

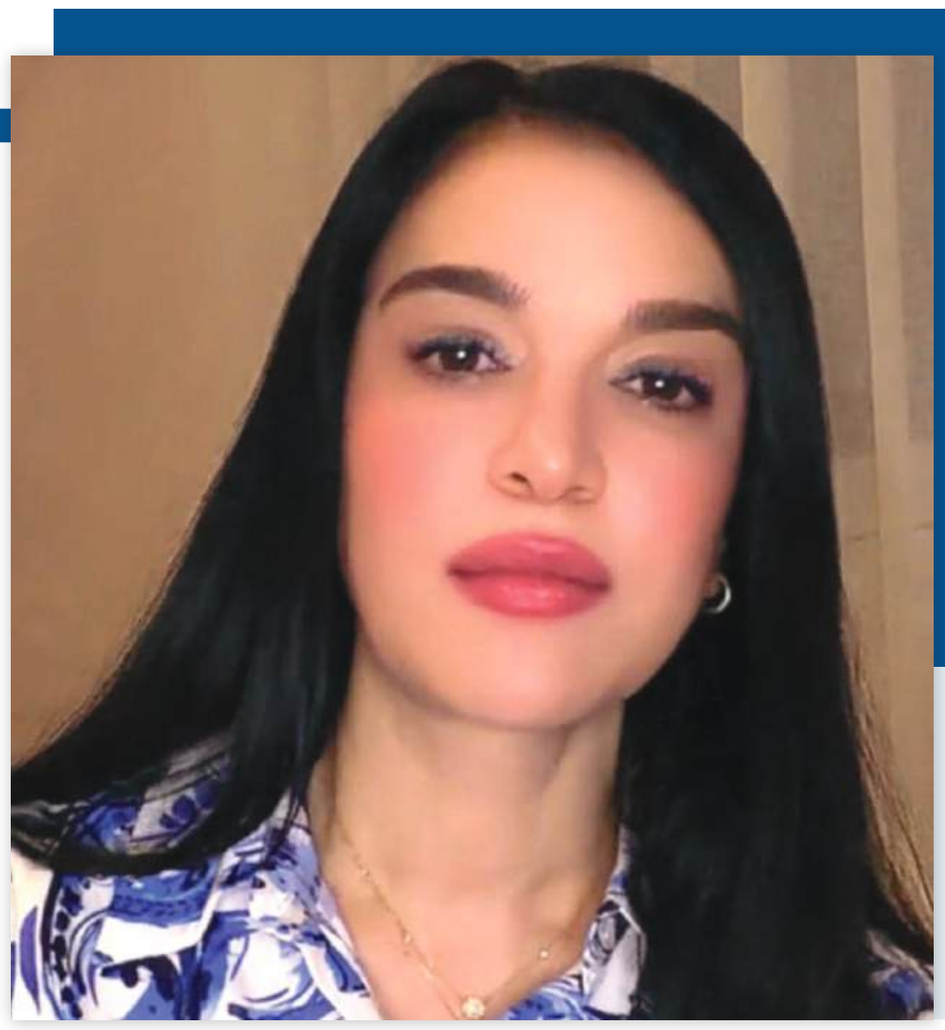

في زمنٍ تسـيطر فيه لغة الأرقام على قرارات العالم، تبقى بعض المؤشـرات أشـبه بجرس إنذار مبكر، لا يعلو صوته فجأة، بل يتصاعد بهدوء حتى يصبح تجاهله خطأً فادحًا. من بين هذه المؤشـرات، نجد ما يُعرف بمؤشر وارن بافيت، الذي يقيس العلاقة بين القيمة السـوقية للأسهم وحجم الاقتصاد الحقيقي. اليوم، يقترب هذا المؤشـر من مستوى 217%، أي أن الأسـواق مُبالغ في تسـعيرها بأكثر من ضعف ما ينتجه الاقتصاد فعليًـا، وهو رقم يحمل في طياته قلقًا مشـروعًا وتساؤلات عميقة حول ما ينتظرنا في عام 2026.

لم يكتسـب هذا المؤشر أهميته من التحليل النظري فقط، بل من التجربة التاريخيـة. في كل مرة اقترب فيها من حاجز 200%، دخـل الاقتصاد الأميركي في مرحلة تصحيح قاسٍ أو ركـود مؤلم. حدث ذلك قبل انفجار فقاعـة الإنترنت عـام 2000، وحدث مجددًا قبيـل الأزمة الماليـة العالمية فـي 2008. عند هذه المسـتويات، تنفصل الأسـعار عن الواقع، وتتحول الأسـواق إلى مسـاحة يغلب عليها الوهم والتوقعات المفرطة، لا الإنتـاج الحقيقي ولا القدرة الفعلية على النمو المستدام.

المقلـق اليـوم ليـس الرقم وحـده، بـل تكرار السـيناريوهات. قبـل أزمة 2008، بدأت الإشـارات بالظهور في سـوق العقار عام 2006، عندما ارتفعت الأسـعار بوتيرة غير منطقية مقارنة بالدخل والقدرة الشـرائية. بعد عامين فقط، انهار كل شـيء. اليوم، نلاحظ المشهد ذاته يتشكل من جديد: أسعار عقارات مرتفعـة، فجوة متزايـدة بين قيمـة الأصول ودخل الأفراد، واعتمـاد طويل على سـيولة رخيصة بدأت تتقلص. التاريخ لا يعيد نفسـه حرفيًا، لكنه غالبًا ما يبعث برسائل مألوفة لمن يريد أن يقرأها.

ثم هناك العامل الإنساني، الذي غالبًا ما يسبق الأرقام. حين يغيّر كبار المستثمرين اسـتراتيجياتهم، فإنهم يفعلون ذلك بدافع الخبرة لا العاطفة. الاتجاه المتزايد نحو بيع الأسهم والاحتفاظ بالسـيولة النقدية يؤكد حالة حذر واضحة، وكأن السـوق لم يعد مكانًا مريحًا للمخاطرة المفتوحة. هذا السلوك لا يعني بالضرورة أن الانهيار وشيك، لكنه يشير إلى شعور عام بأن الأسعار لم تعد تُمثّل القيمة الحقيقية.

على مستوى الدول، تتكثف التحركات غير التقليدية. إعادة النظر فـي دور الذهب، النقاش المتصاعد حول العملات الرقمية السـيادية، ومحاولات إعادة تشكيل النظام النقدي، كلها تؤكد قلقًا من هشاشة المنظومة الحالية. حتى الأصـول الرقمية الخاصة، مثل العملات المشفّرة، تسـير ضمن نمط دوري واضح: ارتفاعات حادة يعقبها تصحيح مؤلم، ما يؤكد أن الأسواق باتت أكثر حساسية للخوف والطمع في آنٍ واحد.

ولا يمكن فصل هـذه المؤشـرات الاقتصادية عن المزاج العام للأشخاص. فحين تتضخم الأرقام وتعلو التوقعات، يشـعر كثيـرون بأنهم خـارج المعادلة، وكأن الاقتصاد يتحرك في عالمٍ موازٍ لا يشبه واقعهم اليومي. ارتفاع تكاليف المعيشة، القلق من المستقبل الوظيفي، والخوف من فقدان الاستقرار، كلها مشاعر تتسـلل بهدوء إلى تفاصيل الحيـاة. الأزمات لا تبدأ بانهيار الأسواق فقط، بل بتآكل الطمأنينة، حين يصبح التخطيط للمسـتقبل أكثر صعوبة، وتتحول القرارات المالية إلى عبء نفسي قبل أن تكون حسابات رقمية.

لكن السؤال الأهم لا يتمحور حول التوقيت، بل حول الاسـتعداد. هل نحن مستعدون نفسـيًا واقتصاديًا لاحتمال تصحيح كبير؟ الأزمات الاقتصادية لا تُقاس فقط بالخسائر المالية، بل بما تخلّفه من آثار إنسانية: وظائف تضيع، اسـتقرار يهتز، وخطط حياة تتأجل. لذلك، يصبح الوعي المالي مسـؤولية إنسانية قبل أن يكون خيارًا استثماريًا.

الاستعداد لا يعني الذعر، بل الحكمة. تنويع مصادر الدخـل، تخفيف الاعتمـاد على الديـون، الاحتفاظ بهوامش أمان، والنظر إلى الأسواق بواقعية لا بتفاؤل أعمى. عام 2026 قد لا يكون كسادًا عظيمًا ثانيًا، لكنه قد يكون لحظة فاصلـة، تذكّرنا بأن القيمة الحقيقية لا تُقاس بالأرقام وحدها، بـل بالقدرة على الصمود، وباختيار التوازن في زمن سريع التقلب.

تقرير كامكو إنفست

KAMCO INVEST

إجمالي إصدارات شركات التكنولوجيا حول العالم 428.3 مليار دولار أمريكي

سـاهم تيسـير أوضاع التمويل، إلى جانب تراجع قوة الدولار الأميركي، في إطلاق موجة واسـعة من إصـدارات أدوات الدخل الثابت خلال العام الجاري، قادتها بدرجة كبيرة حكومات الأسواق الناشئة. وجاء ارتفاع إصدارات سندات اليوروبوند من قبل الجهات السيادية في الأسواق الناشـئة على الرغم من تصاعد النقاشات حول فك الارتباط عن الدولار الامريكـي. وعلى صعيد القطاعات، شـهدنا ارتفاع حاد في إصدارات أدوات الدين من قبل الشـركات غير المالية خلال العام. ووفقاً لمعهد التمويل الدولي (IIF)، بلغت قيمة إصدارات السندات المرتبطة بشـركات الذكاء الاصطناعي في الولايات المتحدة مستوى قياسـي جديد هذا العام، متجاوزة 200 مليار دولار أمريكي. كما لوحظ اتجاه مماثل لدى شـركات التكنولوجيا النظيفة، التي تتركز بصفة رئيسية في الصين. وأظهر تقرير منفصل صادر عن ديلوجيك تسجيل إصدارات قياسية لأدوات الدين من قبل شـركات التكنولوجيا العالمية، في ظل المنافسـة الشـديدة على بناء قدرات الذكاء الاصطناعي، والتي دفعت حتى الشـركات ذات السـيولة المرتفعة إلى الاقتراض بكثافة لتمويل هذه الاسـتثمارات. وبلغ إجمالي إصدارات شـركات التكنولوجيا 428.3 مليار دولار أمريكي حتى الأسبوع الأول من ديسمبر 2025، اسـتحوذت الشـركات الأميركية على النصيب الأكبر منها بقيمة 341.8 مليار دولار أمريكي، تلتها شـركات التكنولوجيا الأوروبية والآسيوية بإصدارات بلغت 49.1 مليار دولار أمريكي و33.0 مليار دولار أمريكي، على التوالي.

وعلى صعيد البيانـات الفصلية، ظلت إصدارات أسـواق الدين العالمية عند مستويات مرتفعة خلال الربع الثالث من العام 2025، متجاوزة حاجز 3.0 تريليون دولار أمريكي لكل فترة ربع سنوية، ما أسفر عن تسجيل إصدارات قياسية على مستوى العام. ووفقاً للبيانات الصادرة عن مجموعة بورصات لندن، ارتفعت الإصدارات خلال التسعة أشـهر الأولى من العام 2025 بنسبة 12 في المائة على أساس سنوي لتبلغ 9.5 تريليون دولار أمريكي، مسجلةً أقوى وتيرة إصدارات خلال فترة تسعة أشهر منذ العام 1980 على الأقل. وزادت إصدارات أدوات الدين ذات التصنيف الاسـتثماري بنسبة 8 في المائة خلال العام لتصل إلـى 4.5 تريليون دولار أمريكي، في حين تراجعت إصدارات الربع الثالث من العام 2025 بنسبة 11 في المائة على أساس ربع سـنوي لتبلغ 1.4 تريليون دولار أمريكي. وفي المقابل، ارتفعت إصـدارات أدوات الدين ذات العائد المرتفع بنسبة 20 في المائة على أساس سنوي خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2025 لتصل إلى 385 مليار دولار أمريكي، كما سـجلت نمواً بنسبة 22 في المائة على أساس ربع سنوي في الربع الثالث من العام 2025.

وجاءت الشـركات المصدرة في الأسواق الناشـئة في صدارة أنشطة الإصدارات، مسجلةً نمواً بنسبة 19 في المائة على أساس سـنوي خلال التسعة أشـهر الأولى من العام 2025، لتبلغ قيمة الإصدارات 349.4 مليار دولار أمريكي. وشكل مصدرو أدوات دين الشركات في كل من الهند والسعودية والبرازيل وماليزيا نحو 50 في المائة من إجمالي نشـاط الأسواق الناشئة. وفي المقابل، ظل زخم إصدارات السندات الخضراء محدوداً، إذ سجلت نمواً هامشياً بنسـبة 1 في المائة مقارنة بالعام الماضـي لتصل إلى 393.4 مليار دولار أمريكي خلال التسعة أشـهر الأولى من العام 2025، مع ارتفاع الأحجام بنسـبة 2 في المائة على أساس سنوي. كما تراجعت إصدارات السـندات الخضراء خلال الربع الثالث من العام 2025 بنسـبة 22 في المائة على أساس ربع سنوي. وعلى صعيد العملات، سجلت السـندات المقومة بالعملات المحلية والصادرة عن جهات آسيوية نمواً بنسـبة 22 في المائة على أساس سنوي خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2025 لتبلغ 3.6 تريليون دولار أمريكي. وتصدرت الصين المشـهد من حيث الإصدارات، مسجلة نمواً بنسـبة 23 في المائة، في حين تراجعـت إصدارات اليابان بنسبة 8 في المائة.

التضخم والتغيرات التي طرأت على أسعار الفائدة

أظهرت أحدث بيانات التضخم اتجاهاً نحو التباطؤ، إذ جاء مؤشر أسعار المسـتهلكين في الولايات المتحدة دون التوقعات عند 2.7 في المائة في نوفمبر 2025، مخالفاً جميع التقديرات على الرغم من الحديث المتزايد عن تأثير الرسـوم الجمركية. وفي المملكة المتحدة، تراجع التضخم للشهر الثاني على التوالي ليبلغ 3.2 في المائة في نوفمبر 2025 مقابل 3.6 في المائة الشـهر السـابق، مدفوعاً بصفة رئيسـية بتباطؤ ارتفاع أسـعار المواد الغذائية. أما في منطقة اليـورو، فقد جاء التضخم قريباً من المسـتوى المستهدف متوسـط الأجل البالغ 2.0 في المائة، مسجلاً 2.1 في المائة في نوفمبر 2025، ومسـتقراً مقارنة بمستواه في أكتوبر 2025. كما استقر التضخم الأساسـي في المنطقة عند 2.4 في المائة خلال شـهر نوفمبر 2025. وعلى المستوى العالمي، كان للتضخم في الأسواق الناشـئة الأثر الأكبر على الصعيد العالمي، في ظل التراجعات الملحوظة التي شهدتها بعض الدول التي كانت تسـجل معدلات تضخم بمعدلات ثنائية الرقـم. ووفقاً للبيانات الصادرة عـن وكالة بلومبرج، يتوقـع أن يتراجع معدل التضخم العالمي المركب باسـتثناء الصين إلى 5.5 في المائة خلال الربع الرابع من العام 2025، مقارنة بمستوى الذروة الذي بلغ 16.6 في المائة في الربع الثاني من العام 2024. وفي الصين، ظل التضخم دون الصفر خلال معظم فترات العام، قبل أن يتعافى إلى 0.7 في المائة في نوفمبر 2025، مسـجلاً أعلى مستوياته في 21 شهراً، مدفوعاً بارتفاع أسعار المواد الغذائية (لا سيما الخضروات). وفي المقابل، تعمق انكماش أسعار المنتجين إلى 2.2- في المائة، في إشارة إلى استمرار ضعف الطلب على الرغم من الجهود الحكومية، في حين استقر التضخم الأساسي عند 1.2 في المائة.

وفيما يتعلق بخفض أسـعار الفائدة، أظهرت البنوك المركزية العالميـة تبايناً ملحوظاً في مسـارات سياسـاتها النقدية. في حين واصلت كلا من الولايـات المتحدة والمملكة المتحدة خفض أسعار الفائدة دعماً لتباطؤ معدلات النمو، أوقفت كلا من منطقة اليورو وكندا دورات التيسـير النقدي، بينمـا تحركت اليابان في الاتجاه المعاكس عبر رفع أسعار الفائدة. ونفذ مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي خفضه الثالث لأسعار الفائدة، بعد أسابيع من التكهنات بشأن احتمالية اتخاذ هذه الخطوة. وأدى خفض الفائدة بمقدار 25 نقطة أسـاس إلى تقليص النطاق المسـتهدف لسعر الفائـدة على الأموال الفيدرالية إلى ما بين 3.75-3.50 في المائة. ووصف رئيس الاحتياطي الفيدرالي القـرار بأنه «إجراء صعب»، مشـيراً إلى أنه جاء كخطوة وقائية للتحوط من التراجع المحتمل لسوق العمل، في وقت ما تزال فيه ضغوط التضخم قائمة. كما شهد قرار خفض سعر الفائدة أكبر قدر من الانقسام الداخلي منذ العام 2019، إذ جاءت نتيجة التصويـت 9 مقابل 3. بالإضافة إلى ذلك، سـاهم غياب البيانات الموثوقة عقب الإغلاق الحكومي التاريخي الذي اسـتمر 43 يوماً في زيادة التكهنات وتقلبات الأسواق. كما أشـار الاحتياطي الفيدرالي إلى نهج مسـتقبلي حذر، إذ أظهرت التوقعات وفقـاً لخارطة نقاط تصويت الاحتياطي الفيدرالي على أسـعار الفائدة الإشـارة إلى خفض إضافي واحد فقط لأسعار الفائدة في العام 2026، مع تأكيد المسؤولين أن المستوى الحالي لسعر الفائدة يقع ضمن النطاق «الحيادي» الذي لا يحفز الاقتصاد بشكل كبير ولا يقيده. من جانبه، خفض بنك إنجلترا سعر الفائدة الرئيسي بمقدار 25 نقطة أساس ليصل إلى 3.75 في المائة، وهو أدنى مسـتوى يصله في ثلاثة أعوام. وجاء القرار بأغلبية ضئيلة 5 مقابل 4، ما يعكس انقسـامات عميقـة داخل اللجنة، في ظل التراجع الحاد لمعدلات التضخم في نوفمبر 2025، هذا إلى جانب الركود الاقتصادي مع توقعات بنمو صفري خلال الربع الرابع من العام 2025.

وفي المقابـل، أبقى البنك المركزي الأوروبي على سـعر إعادة التمويل الرئيسي دون تغيير عند 2.15 في المائة، وسعر تسهيلات الإيـداع عند 2.0 في المائة، مسـجلاً بذلك الاجتمـاع الرابع على التوالي من دون تعديل لأسـعار الفائدة، عقب سلسلة من ثماني تخفيضات امتدت بين منتصف العام 2024 ومنتصف العام 2025. ووصف البنك المركزي الأوروبي موقف السياسـة النقدية الحالي بأنه في «وضع جيد»، مشيراً إلى استقرار معدلات التضخم بالقرب من المستوى المستهدف البالغ 2 في المائة. من جهة أخرى، رفع بنك اليابان سعر الفائدة الأساسـي بمقدار 25 نقطة أساس إلى 0.75 في المائة في ديسمبر 2025، في إشارة إلى خروج البلاد من حقبة السياسـة النقدية فائقة التيسير، في ظل استقرار التضخم الأساسـي عند 2 في المائة. وفي دول مجلس التعاون الخليجي، كان اتجاه أسعار الفائدة متسقاً إلى حد كبير مع مسار الاحتياطي الفيدرالـي الأميركي، إذ قامت معظم البنـوك المركزية الخليجية بخفض أسعار الفائدة لمواكبة الاحتياطي الفيدرالي. في المقابل، نفذت الكويت، التي ترتبط عملتها بسـلة مـن العملات، خفضاً إجمالياً لأسـعار الفائدة بلغ 50 نقطة أسـاس، مقارنة بإجمالي تخفيضات وصلت إلى 75 نقطة أسـاس لدى بنوك مركزية أخرى في المنطقة.

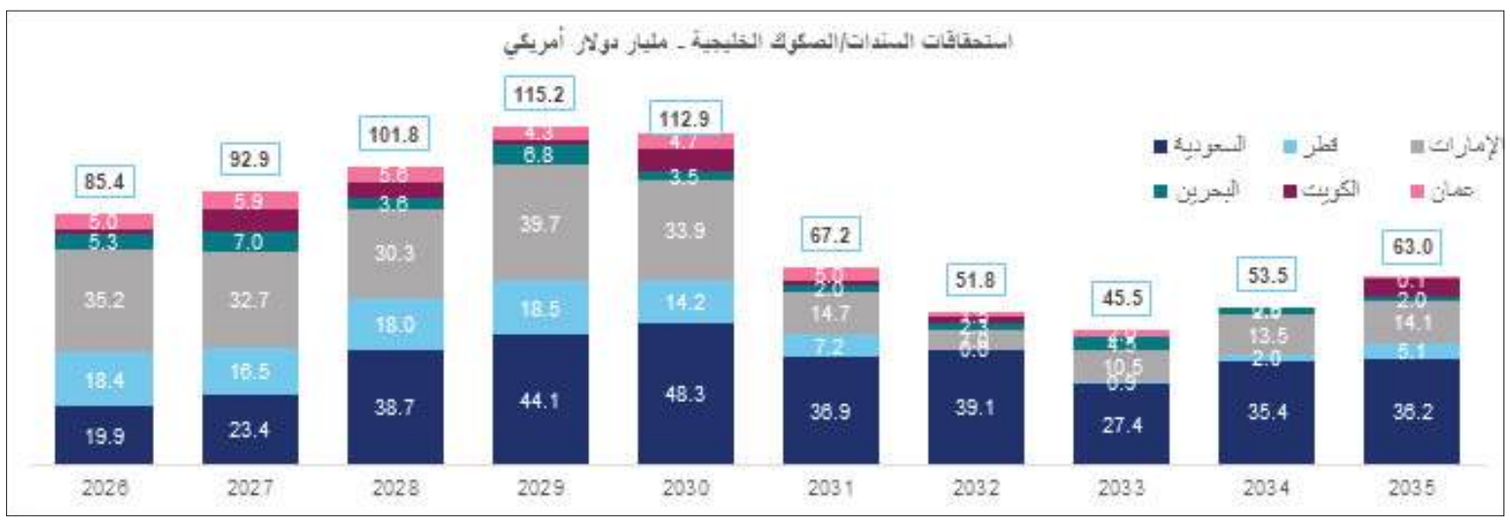

المصدر: بلومبرج وبحوث كامكو إنفست

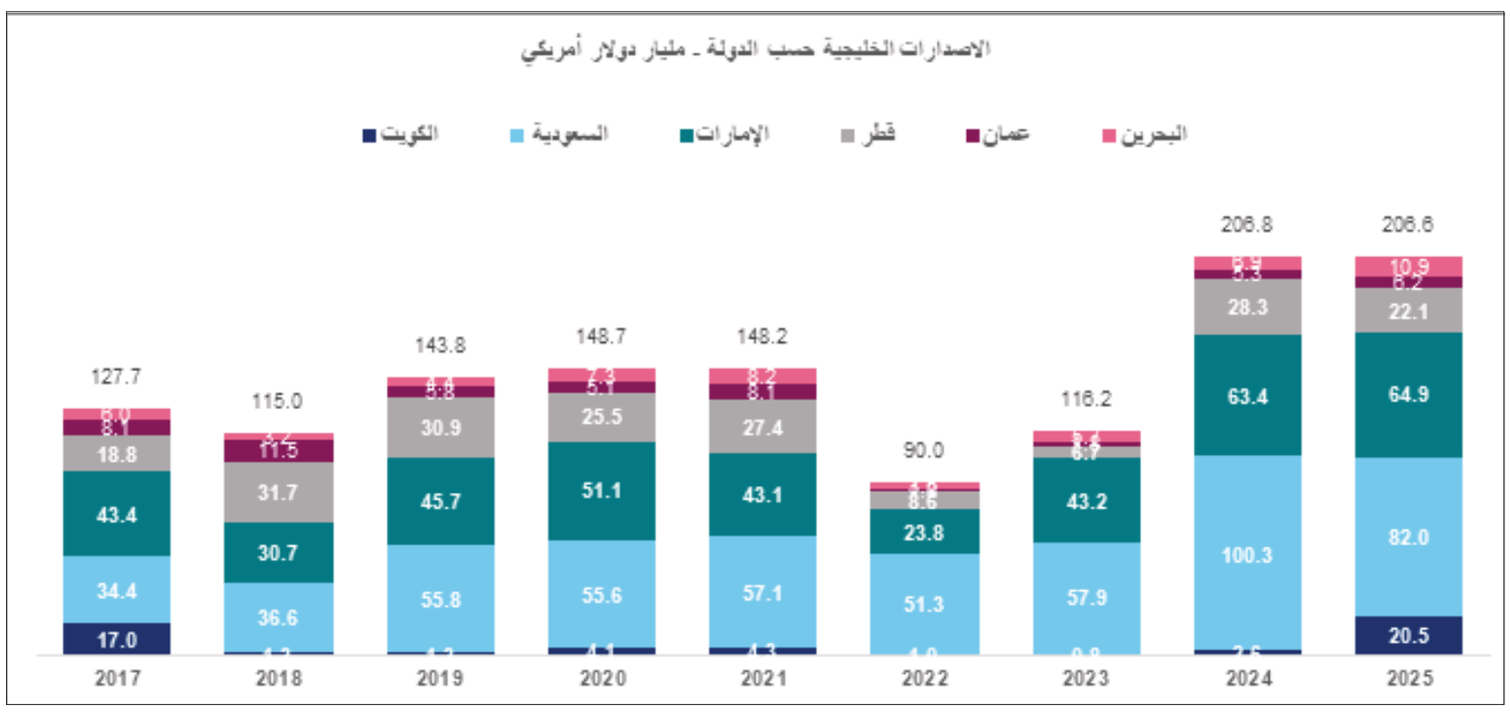

المصدر: بلومبرج وبحوث كامكو إنفست

200 مليار دولار إصدارات شركات الذكاء الاصطناعي الأمريكية

آجال استحقاق السندات والصكوك

من المتوقع أن تواجه حكومات الدول الخليجية مستويات مرتفعة من أدوات الدين السيادية مستحقة السداد خلال الخمسة أعوام القادمة، خاصة فيما يتعلق بالإصدارات التي تمت في فترة ما بعد الجائحة. ووفقاً للبيانات الصادرة عن وكالة بلومبرج، تبلغ قيمة أدوات الدين السيادية مستحقة السداد في الدول الخليجية نحو 244.8 مليار دولار أمريكي خلال السنوات الخمس المقبلة (2026-2030)، بينما تقدر قيمة أدوات الدين مستحقة السداد الصادرة عن الشركات بمعدل أعلى عند 263.3 مليار دولار أمريكي. ومن المتوقع أن تظل مستويات استحقاق كلا من السندات والصكوك مرتفعة بين عامي 2026 و2030، قبل أن تبدأ في الانخفاض التدريجي بعد ذلك. ويعكس هذا الارتفاع للديون مستحقة السداد خلال السنوات الخمس المقبلة تزايد الإصدارات لتمويل العجز من قبل حكومات الدول الخليجية، إلى جانب إصدارات الشركات المرتبطة بالاستثمار وإعادة التمويل. وتهيمن الإصدارات المقومة بالدولار الأمريكي على هيكل الاستحقاقات بنسبة 64.7 في المائة، تلاها الإصدارات بالعملات المحلية، خاصة الريال السعودي والريال القطري، بنسبة 10.6 في المائة 6.3 في المائة، على التوالي. أما من حيث التصنيف الائتماني، تعد الغالبية العظمى من أدوات الدين من الدرجة الاستثمارية المرتفعة، لا سيما تلك المصنفة ضمن فئة A، بقيمة 208.7 مليار دولار أمريكي، بينما يبلغ إجمالي أدوات الدين من الدرجة الاستثمارية 239.1 مليار دولار أمريكي. أما من حيث نوعية الأداة، فتهيمن السندات التقليدية على مشهد الاستحقاقات بإجمالي يبلغ 317.6 مليار دولار أمريكي خلال السنوات الخمس المقبلة، في حين تسجل استحقاقات الصكوك نحو 190.5 مليار دولار أمريكي. وبالنسبة للسندات التقليدية مستحقة السداد، فقد بلغت قيمتها بالنسبة لأدوات الدين الصادرة عن الشركات 173.4 مليار دولار أمريكي، متفوقة بذلك على نظيرتها الحكومية والتي بلغت قيمتها 144.2 مليار دولار أمريكي. أما في سوق الصكوك، بلغت قيمة الصكوك الحكومية مستحقة السداد 100.6 مليار دولار أمريكي، مقابل صكوك الشركات بقيمة بلغت 89.9 مليار دولار أمريكي.

وعلى مستوى كل دولة على حدة، ما زالت السعودية تستحوذ على النصيب الأكبر من حجم أدوات الدخل الثابت مستحقة السداد على مستوى الدول الخليجية خلال الفترة الممتدة من 2026 إلى 2030، إذ يتوقع أن تبلغ أدوات الدين مستحقة السداد نحو 174.5 مليار دولار أمريكي حتى العام 2030، تليها مباشرة الإمارات بأدوات دين مستحقة السداد تقدر بنحو 171.8 مليار دولار أمريكي. إلا أن الجزء الأكبر من أدوات الدخل الثابت مستحقة السداد في السعودية يعود إلى سندات وصكوك صادرة عن الحكومة بقيمة 106.4 مليار دولار أمريكي، في حين تستحوذ إصدارات الشركات على النصيب الأكبر من الاستحقاقات في الإمارات بقيمة 136.2 مليار دولار. أمريكي وجاءت قطر في المرتبة التالية بقيمة أدوات دخل ثابت مستحقة السداد قدرها 85.6 مليار دولار أمريكي، بينما استقرت القيمة في كل من الكويت والبحرين وعمان عند نحو 25 مليار دولار أمريكي لكل منها خلال السنوات الخمس القادمة. وعلى صعيد القطاعات، بلغت قيمة أدوات الدين مستحقة السداد لقطاع البنوك والخدمات المالية الأخرى نحو 210.4 مليار دولار أمريكي خلال السنوات الخمس المقبلة، ما يمثل نحو 79.9 في المائة من إجمالي استحقاقات ديون الشركات، و41.4 في المائة من إجمالي الاستحقاقات في الدول الخليجية حتى العام 2030. وجاء قطاع الطاقة في المرتبة التالية بقيمة 21.8 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 8.3 في المائة من أدوات الدخل الثابت مستحقة السداد على الشركات في الدول الخليجية حتى العام 2030، تلاه قطاعا المرافق العامة والصناعة باستحقاقات بلغت 13.6 مليار دولار أمريكي و5.4 مليار دولار أمريكي، على التوالي. وسجلت بنوك الإمارات أكبر حجم من أدوات الدخل الثابت مستحقة السداد خلال السنوات الخمس المقبلة بقيمة 80.9 مليار دولار أمريكي، تلتها البنوك القطرية باستحقاقات بلغت 28.2 مليار دولار أمريكي.

وتمثل البنوك في الإمارات وقطر ما نسبته 41.5 في المائة من إجمالي قيمة أدوات الدين مستحقة السداد الصادرة عن الشركات الخليجية، أي بنسبة 21.5 في المائة من إجمالي قيمة استحقاقات السندات والصكوك في المنطقة خلال السنوات الخمس المقبلة. وجاءت قطاعات الخدمات المالية غير المصرفية والعقارات في المرتبة التالية، بإجمالي استحقاقات بلغت قيمتها 33.9 مليار دولار أمريكي و16.6 مليار دولار أمريكي، على التوالي حتى نهاية العام 2030. وتتركز استحقاقات قطاع العقارات بشكل أساسي في الإمارات والسعودية، بقيمة 11.2 مليار دولار أمريكي و4.3

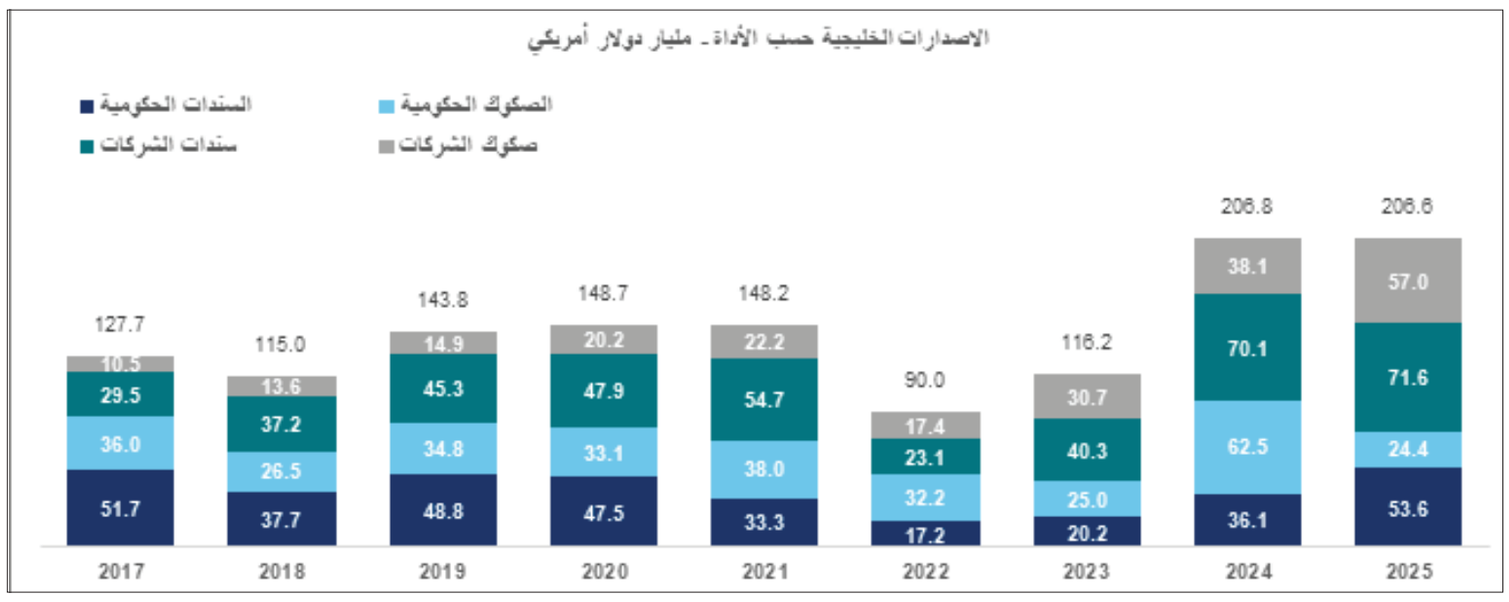

المصدر: بلومبرج وبحوث كامكو إنفست

مليار دولار أمريكي، على التوالي، حتى العام 2030.

إصدارات العام 2025 تماثل المستويات القياسية المسجلة في العام 2024

بلغت القيمة الإجمالية لإصدارات السندات والصكوك في الدول الخليجية 206.6 مليار دولار أمريكي حتى الأسبوع الثالث من ديسمبر 2025، مقابل 206.8 مليار دولار أمريكي العام 2024، مما يعكس عاماً آخر من النشاط القوي في السوق الأولية للسندات والصكوك في المنطقة. إلا أنه على صعيد الجهات المصدرة، سجل تراجع حاد في إصدارات الحكومات خلال العام مقارنة بالعام الماضي، في مقابل وصول إصدارات الشركات إلى مستوى قياسي جديد. إذ بلغت إصدارات الحكومات 77.9 مليار دولار أمريكي في العام 2025 مقابل 98.6 مليار دولار أمريكي في العام 2024، بينما ارتفعت إصدارات الشركات إلى 128.6 مليار دولار أمريكي هذا العام مقابل 108.2 مليار دولار أمريكي خلال العام 2024.

أما من حيث نوعية الاصدارات، سجلت إصدارات الصكوك في الدول الخليجية انخفاضاً حاداً خلال العام 2025، في حين شهدت إصدارات السندات نمواً ملحوظاً. وبلغ إجمالي إصدارات السندات الخليجية 125.2 مليار دولار أمريكي خلال العام 2025، مقابل 106.2 مليار دولار أمريكي في العام 2024. في المقابل، تراجعت إصدارات الصكوك بنسبة 19.1 في المائة لتصل إلى 81.4 مليار دولار أمريكي، مقابل 100.6 مليار دولار أمريكي خلال العام 2024.

وعلى مستوى كل دولة على حدة، اتسم اتجاه إصدارات أدوات الدخل الثابت في الدول الخليجية بالتباين، إذ سجلت كل من السعودية وقطر تراجعاً في إجمالي الإصدارات خلال العام 2025، في حين أظهرت بقية دول مجلس التعاون الخليجي نمواً في الإصدارات. إلا أنه على الرغم من ذلك، وحتى مع انخفاض قيمة إصداراتها بنسبة 18.3 في المائة، حافظت السعودية على موقعها كأكبر الجهات المصدرة لأدوات الدخل الثابت في الدول الخليجية وأحد أكبر المصدرين على مستوى العالم، بإجمالي إصدارات بلغ 82.0 مليار دولار أمريكي في العام 2025 مقابل 100.3 مليار دولار أمريكي في العام 2024. كما سجلت إصدارات قطر تراجعاً حاداً بنسبة 21.7 في المائة لتصل إلى 22.1 مليار دولار أمريكي في العام 2025 مقابل 28.3 مليار دولار أمريكي في العام 2024. وفي المقابل، حققت الإمارات نمواً هامشياً في إجمالي الإصدارات خلال العام، لتبلغ 64.9 مليار دولار أمريكي في العام 2025 مقابل 63.4 مليار دولار أمريكي في العام 2024، مسجلة زيادة بنسبة 2.5 في المائة. أما الكويت، فقد سجلت أكبر معدل نمو في الإصدارات خلال العام، في ظل عودتها إلى أسواق الدخل الثابت عقب إقرار قانون الدين العام. وبلغ إجمالي إصدارات الكويت 20.5 مليار دولار أمريكي في العام 2025 مقابل 2.6 مليار دولار أمريكي في العام 2024، وشكلت أدوات الدخل الثابت الحكومية الجزء الأكبر من هذه الإصدارات.

وعلى صعيد هيكل الاستحقاقات، شهدت الأدوات الدائمة نمواً ملحوظاً خلال العام 2025، لتسجل مستوى قياسياً جديداً، بإجمالي إصدارات بلغ 17.9 مليار دولار أمريكي مقابل 10.7 مليار دولار أمريكي في العام 2024. وحافظت السعودية على موقعها كأكبر جهة مصدرة للأدوات الدائمة خلال العام بإصدارات بلغت 10.6 مليار دولار أمريكي، تلتها الإمارات والكويت بإصدارات قدرها 3.3 مليار دولار أمريكي و1.9 مليار دولار أمريكي، على التوالي. ومن حيث نوعية الأدوات الدائمة، تفوقت الصكوك الدائمة بشكل كبير على السندات خلال العام، إذ بلغت إصداراتها 12.0 مليار دولار أمريكي، مقابل 5.9 مليار دولار أمريكي لإصدارات السندات الدائمة. ويعزى ارتفاع إصدارات الصكوك الدائمة بصفة رئيسية إلى السعودية، إذ عززت البنوك في المملكة قواعدها الرأسمالية من خلال أدوات الشريحة الأولى الإضافية (AT1).

وسجلت إصدارات الأدوات الخضراء في الدول الخليجية نمواً ملحوظاً خلال العام 2025 مقارنة بالعام السابق، وإن ظلت دون المستويات القياسية التي تم تسجيلها في العام 2023. وبلغ إجمالي إصدارات الأدوات الخضراء 12.5 مليار دولار أمريكي خلال العام 2025، مقابل 4.6 مليار دولار أمريكي في العام 2024 و17.3 مليار دولار أمريكي في العام 2023. وتصدرت الإمارات الدول الخليجية في هذا المجال، بإصدارات أدوات خضراء بلغت 5.6 مليار دولار أمريكي خلال العام، مقابل 3.8 مليار دولار أمريكي في العام 2024. وفي السعودية، بلغت قيمة الإصدارات 5.1 مليار دولار أمريكي خلال العام 2025، مقابل عدم تسجيل أي إصدارات في العام 2024.

التوقعات

ما تزال توقعات خفض أسعار الفائدة خلال العام 2026 تتسم بدرجة عالية من التذبذب، إذ تشير التوقعات وفقاً لخارطة نقاط تصويت الاحتياطي الفيدرالي على أسعار الفائدة إلى خفضها مرة واحدة فقط في العام 2026، في حين تظهر تقديرات الإجماع وتسعير أسواق الخيارات توقعات بخفضها مرتين على الأقل خلال العام المقبل. وتعززت توقعات الأسواق عقب صدور بيانات التضخم، والتي جاءت أقل من المتوقع لشهر نوفمبر 2025، في وقت ما يزال فيه وضع سوق العمل يشكل مصدر قلق رئيسي للاحتياطي الفيدرالي الأميركي. وفي ذات الوقت، ما تزال آثار الرسوم الجمركية غير واضحة المعالم، على الرغم من قيام الحكومة الأميركية باستكمال تحديد معدلات الرسوم مع عدد من شركائها التجاريين. إلا أنه من المتوقع أن يشهد التضخم تراجعاً على المستوى العالمي خلال العام 2026، استناداً إلى توقعات وكالة بلومبرج التي تشير إلى وصول التضخم إلى 2.8 في المائة في المتوسط خلال العام 2026، مع مستويات متوقعة بنهاية العام تقارب 2.3 في المائة.

وبالنسبة للدول الخليجية، فقد تم وضع توقعات أسعار الفائدة استناداً إلى مسار خفض سعر الفائدة المتوقع من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأميركي. وبناءً عليه، يتوقع أن تقوم معظم البنوك المركزية في الدول الخليجية بخفض أسعار الفائدة تماشياً مع قرارات الاحتياطي الفيدرالي، نظراً لارتباط عملاتها بالدولار الأميركي. وفي هذا الإطار، نتوقع خفضاً موحداً بمقدار 50 نقطة أساس من قبل جميع البنوك المركزية في المنطقة. كما نرى ضغوطاً محدودة للغاية على أنظمة ربط العملات في المنطقة، في حين ينتظر أن تظل السياسات النقدية مستقرة إلى حد كبير وداعمة لسوق المشاريع الخليجية الضخمة.

وعلى صعيد الإصدارات، نتوقع تسجيل مستويات أعلى من الإصدارات من قبل الحكومات التي تواجه عجزاً مالياً، ولا سيما السعودية والكويت. وفي المقابل، ينتظر أن تشهد بقية دول المنطقة، وبالأخص الإمارات وقطر، مستويات مرتفعة من إصدارات أدوات الدخل الثابت من قبل الشركات خلال العام. ومن شأن تراجع أسعار الفائدة أن يعزز توقعاتنا بتزايد أنشطة الإصدارات في المنطقة خلال العام 2026، لا سيما في مطلع العام، حيث تحرص الجهات المصدرة على تثبيت أقل التكاليف للتمويل. كما يتوقع أن تساهم عمليات إعادة تمويل أدوات الدين مستحقة السداد في توليد إصدارات بنحو 85.4 مليار دولار أمريكي خلال العام، في حين من المرجح أن يضيف تمويل العجز الحكومي، الناتج عن انخفاض متوسط أسعار النفط، زخماً إضافياً إلى هذا الاتجاه على مدار العام. واستناداً إلى توقعات صندوق النقد الدولي، يتوقع أن يسفر تمويل العجز عن إصدارات تقارب 60 مليار دولار أمريكي خلال العام 2026.

14
الاقتصادية
ALEQTISADYAH
aleqtisadyah.com
العدد 545 • الإثنين 29 ديسمبر 2025 م • 9 من رجب 1447 هـ

تقرير البنك الوطني الأسبوعي عن أسواق النقد

الوطني NBK

الذهب والفضة يلامسان أعلى مستوياتهما التاريخية مع صعود الين وتراجع الدولار

استقرار سوق العمل الأمريكي مع انخفاض طلبات إعانة البطالة إلى 214 ألفًا، بينما ارتفعت الطلبات المستمرة إلى 1.92 مليون

تراجعت طلبات إعانة البطالة الأولية في الولايات المتحدة بمقدار 10 آلاف طلب لتصل إلى 214 ألف طلب في الأسبوع المنتهي في 20 ديسمبر، وهو مستوى أدنى من توقعات الأسواق البالغة 224 ألف طلب، لتسجل بذلك أحد أدنى القراءات خلال العام على الرغم من التقلبات الموسمية. في المقابل، ارتفعت طلبات الإعانة المستمرة للأسبوع الثاني على التوالي لتبلغ 1.92 مليون طلب، ما يعزز الرؤية القائلة بأن سوق العمل الأميركي ما يزال مستقراً، ويتسم بوتيرة توظيف معتدلة إلى جانب مستويات منخفضة من تسريح الموظفين.

وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع عند مستوى 98.022.

انكمش الاقتصادي الكندي بنسبة 0.3% في أكتوبر، وهو أكبر انخفاض شهري منذ ما يقرب من ثلاث سنوات

أظهرت البيانات الرسمية الصادرة يوم الثلاثاء أن الناتج الاقتصادي في كندا انكمش بنسبة 0.3% خلال شهر أكتوبر، متجاوزاً توقعات المحللين التي أشارت إلى تراجع قدره 0.2%، ومسجلاً أكبر انكماش شهري منذ نحو ثلاثة أعوام، وتحديداً منذ ديسمبر 2022. ويعزى هذا التراجع بالدرجة الأولى إلى انخفاض قطاع السلع بنسبة 0.7%، إلى جانب انكماش قطاع الخدمات بنسبة 0.2%. وفي المقابل، تشير التقديرات الأولية الصادرة عن هيئة الإحصاء الكندية إلى تعافٍ محدود متوقع خلال شهر نوفمبر، مع نمو هامشي بنحو 0.1%. ويتماشى ضعف الأداء في أكتوبر مع تصريحات سابقة لمحافظ بنك كندا، تيف ماكليم، الذي حذر في 10 ديسمبر من تباطؤ النمو خلال الربع الرابع من العام. وتعرض قطاع التصنيع لضغوط ملحوظة، مسجلاً تراجعاً بنسبة 1.5%، إذ هبط إنتاج الآلات بنسبة 6.9%، فيما تراجع تصنيع المنتجات الخشبية بنسبة 7.3%، وهو أكبر انخفاض منذ أبريل 2020، وذلك عقب فرض رسوم جمركية أميركية جديدة في منتصف أكتوبر. كما تأثرت قطاعات الخدمات بإضراب عمال البريد الكندي (كندا بوست) على مستوى البلاد، إلى جانب إضراب المعلمين في مقاطعة ألبرتا. وعلى الرغم من هذا التباطؤ الواضح، إلا أن مراقبي الأسواق، ومن بينهم نائب كبير خبراء الاقتصاد في أميركا الشمالية لدى كابيتال إيكونوميكس، ستيفن براون، يروا أن هذه البيانات من غير المرجح أن تحدث تغييراً جوهرياً في مسار السياسة النقدية. وأشار إلى أن ضعف الزخم الاقتصادي يدعم الرأي القائل بأن أسواق النقد قد بالغت في توقع رفع أسعار الفائدة خلال العام المقبل، حتى في ظل تسعير أسواق المال حالياً لاحتمال رفعها مرة واحدة بمقدار 25 نقطة أساس، وهي الخطوة التي لا يرجح حدوثها قبل يوليو 2026.

وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الدولار الكندي عند مستوى 1.3671.

آسيا والمحيط الهادئ
تطورات السياسة اليابانية

في تصريح حازم أدلت به يوم الثلاثاء، أكدت وزيرة المالية اليابانية ساتسوكي كاتاياما أن اليابان تحتفظ بكامل الصلاحيات للتعامل مع التحركات غير المنتظمة في سوق الصرف، مطلقة أشد تحذير تصدره طوكيو حتى الآن بشأن استعدادها للتدخل في سوق العملات لكبح التراجع الحاد للين الياباني. وشددت كاتاياما على أن الانخفاضات الأخيرة "لا تعكس الأسس الاقتصادية على الإطلاق"، وعزت التقلبات المفرطة إلى أنشطة المضاربة. وأوضحت أنه، تماشياً مع الاتفاق الثنائي المبرم مع الولايات المتحدة في سبتمبر، فإن الحكومة مستعدة "لاتخاذ الإجراءات المناسبة حيال التقلبات المفرطة". وقد ساهمت هذه التصريحات، التي عكست إلى حد كبير مواقف كانت قد عبرت عنها في مقابلة مع وكالة بلومبرج في اليوم السابق، في دعم الين الياباني ليرتفع إلى نحو 156 مقابل الدولار، وإن ظل قريباً من أدنى مستوياته في 11 شهراً، إذ وصل يوم الجمعة إلى 157.78. وأكد البيان المشترك الصادر عن الولايات المتحدة واليابان في سبتمبر الالتزام بأسعار صرف يحددها السوق، مع الإقرار في الوقت ذاته بإمكانية اللجوء إلى التدخل لمواجهة التقلبات المفرطة، وهو بند يفسره المسؤولون اليابانيون على أنه يمنحهم هامشاً للتحرك عندما تنحرف التحركات السعرية عن الأساسيات الاقتصادية. وكانت طوكيو قد نفذت آخر تدخل لها في يوليو 2024 عقب تراجع الين إلى أدنى مستوياته في 38 عاماً عند 161.96. ويرى محللون أنه في حال تجاوز الدولار مستوى 158، فإن احتمالات التدخل مجدداً تصبح مرتفعة. ويمثل ضعف الين الياباني تحدياً إضافياً لصناع السياسات، إذ يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الواردات وتسارع وتيرة التضخم، بما يفرض ضغوطاً متزايدة على الأسر. وجاءت النبرة الأكثر تشدداً التي تبنتها كاتاياما تحولاً واضحاً مقارنة بتصريحاتها يوم الاثنين، حين امتنعت عن وصف التحركات الأخيرة بأنها غير منسجمة مع الأساسيات. ويأتي ذلك على الرغم من الخطوة التاريخية التي اتخذها بنك اليابان برفع سعر الفائدة إلى 0.75% يوم الجمعة، وهو أعلى مستوى في نحو ثلاثة عقود، إلا أن هذا القرار لم ينجح في توفير دعم مستدام للين الياباني، إذ فسرت الأسواق رسائل محافظ البنك، كازو أويدا، على أنها لا تشير إلى المزيد من التشديد النقدي الوشيك.

التعليق على أداء الاسواق

مع اقتراب العام 2025 من نهايته، يعكس المشهد الاقتصادي العالمي مفارقة لافتة، تتمثل في قوة النشاط الاقتصادي المحلي في الولايات المتحدة في مقابل تراجع الدولار وتصاعد التحديات الخارجية ليظهر الاقتصاد مرونة استثنائية، إذ ارتفع المعدل الأولي لنمو للناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث من العام إلى 4.3% على أساس سنوي، متجاوزاً توقعات الأسواق بفارق كبير، ومسجلاً أسرع وتيرة نمو في غضون عامين. وترافق هذا الأداء مع استمرار متانة سوق العمل، إذ تراجعت طلبات إعانة البطالة الأولية إلى 214 ألف طلب على الرغم من التقلبات الموسمية، ما يشير إلى أن التوظيف أصبح أكثر انتقائية، في حين ما تزال مستويات تسريح الموظفين عند أدنى مستوياتها التاريخية. إلا أن هذا الزخم الداخلي لم ينعكس على الدولار الأميركي، الذي استقر عند مستوى 97.9، في أدنى مستوياته المسجلة منذ أوائل أكتوبر ليتجه نحو تسجيل أسوأ أداء سنوي له منذ العام 2017، بعد أن تراجع بنحو 10% هذا العام، في ظل تجاهل المستثمرين لمؤشرات النمو الحالية وتركيزهم على توقعات خفض الاحتياطي الفيدرالي لأسعار الفائدة بوتيرة حادة خلال العام 2026. وقد تفاقم هذا الاتجاه مع تدفقات رؤوس الأموال الباحثة عن الملاذات الآمنة نحو المعادن، مدفوعة بمخاوف من التقلبات الناتجة عن الرسوم الجمركية، إلى جانب القلق بشأن استقلالية البنوك المركزية. وفي المقابل، اصطدمت كندا بعقبة واضحة في مسار زخمها الاقتصادي، إذ كشفت البيانات الرسمية عن انكماش الاقتصاد بنسبة 0.3% خلال شهر أكتوبر، وهو أكبر تراجع شهري في نحو ثلاثة أعوام. ويعزى هذا الانكماش بدرجة كبيرة إلى الضغوط الخارجية والاضطرابات الداخلية، إذ تعرض قطاع التصنيع لضربة قوية على خلفية الرسوم الجمركية الأميركية الجديدة التي فرضت في منتصف أكتوبر، ما أدى إلى هبوط حاد في إنتاج الآلات والمنتجات الخشبية. وتفاقمت هذه التحديات نتيجة لإضراب موظفي خدمات البريد على مستوى البلاد والاضطرابات العمالية التي شهدها قطاع التعليم بمقاطعة ألبرتا، بما يتسق مع تحذيرات سابقة لمحافظ بنك كندا تيف ماكليم بشأن ضعف الأداء خلال الربع الرابع من العام. وعلى الرغم من التوقعات بتسجيل نمواً هامشياً بنسبة 0.1% في نوفمبر، إلا أن غياب الزخم الأساسي دفع المحللين إلى اعتبار أن توقعات الأسواق بشأن رفع أسعار الفائدة كانت سابقة لأوانها، مع تأجيل أي تشديد محتمل للسياسة النقدية إلى منتصف العام 2026 على أقرب تقدير. ويتجلى هذا التباين عبر الأطلسي بشكل أوضح مع صمود اليورو فوق مستوى 1.17 دولار بدعم من تحسن توقعات النمو، في حين واصل الين الياباني تحسنه متجاوزاً مستوى 155 مع تبني بنك اليابان مساراً أكثر تشدداً للسياسة النقدية. وفي ظل هذه البيئة المشوبة بعدم اليقين على صعيد السياسات والتوترات الجيوسياسية، انطلقت «دورة فائقة» تاريخية في أسواق المعادن النفيسة، إذ قفز الذهب بنحو 70% منذ بداية العام ليبلغ مستوى قياسي جديد عند 4,530 دولار للأونصة، بينما سجلت الفضة ارتفاعاً حاداً بنسبة 158% منذ بداية العام الحالي ، متجاوزة 75 دولار، مع لجوء المستثمرين بشكل مكثف إلى التحوط في مواجهة ضعف الدولار وتشرذم النظام التجاري العالمي.

الولايات المتحدة

الاقتصاد الأمريكي يظهرمرونة ملحوظة في الربع الثالث بعد نمو سنوي قدره 4.3%ارتفع الأداء الاقتصادي في الولايات المتحدة على غير المتوقع، إذ سجل النمو خلال الربع الثالث من العام تسارعاً إلى معدل سنوي بلغ 4.3%، وهو الأعلى منذ عامين، متجاوزاً بشكل واضح توقعات الأسواق. وقاد الإنفاق الاستهلاكي القوي هذا الأداء، مدعوماً بالمكاسب الملحوظة التي سجلتها الصادرات والانتعاش القوي للإنفاق الحكومي. كما سجلت نفقات الاستهلاك الشخصي ارتفاعاً لافتاً، ما يعكس قوة الطلب عبر كل من السلع والخدمات، في حين واصل الاستثمار التجاري تسجيل نمو، وإن بوتيرة أكثر اعتدالاً. وفي المقابل، ظل الاستثمار المرتبط بقطاع الإسكان يشكل عامل ضغط على النمو، إلا أن أثره السلبي تم تعويضه بتحسن ديناميكيات التجارة وتراجع الضغوط المرتبطة بالمخزونات. وبصفة عامة، عززت هذه البيانات مؤشرات مرونة الاقتصاد الأميركي على الرغم من استمرار تشدد الأوضاع المالية.

شركة المشاريع ترعى معسكر قيادي شتوي للشباب بالتعاون مع لوياك

المشاركون في معسكر القيادة الشتوي الذي تنظمه لوياك مع مرافقيهم

برعاية شركة مشاريع الكويت (القابضة)، شارك تسعة من الشباب تتراوح أعمارهم بين 15 و17 عاماً في معسكر القيادة الشتوي الذي تنظمه مؤسسة لوياك في تايلند.

أقيم البرنامج على مدى ثمانية أيام ضمن إطار الشراكة المستمرة بين شركة المشاريع ولوياك، المنظمة الكويتية غير الربحية التي تعمل على تمكين الشباب وإعدادهم ليكونوا قادة مؤثرين في المجتمع. تضمّن المعسكر برنامج «العادات السبع للمراهقين الأكثر فعالية» لصاحبه فرانكلين كوفي، إلى جانب مجموعة من الأنشطة التي تعزز العمل الجماعي والمهارات القيادية، وتعزز الاستقلالية وبناء العلاقات مع الأقران.

وخلال خمسة أيام قضاها المشاركون في قرية «هوريزن فيليج» بمدينة شيانغ ماي وثلاثة أيام في بانكوك، شارك الشباب في مجموعة متنوعة من الأنشطة تحت إشراف مرافقين، من بينها تدريب على رياضة المواي تاي ودروس في الطهي التايلندي والإنزلاق على الحبال، وصناعة مراوح الخيزران. وجاءت أنشطة البرنامج اليومية لتتكامل مع مبادئ «العادات السبع» التي يرتكز عليها البرنامج.

وقالت مساعد مدير في إدارة الاتصال وعلاقات المستثمرين في شركة المشاريع سمية الملا، التي تشارك في هذه الرحلة باعتبارها أحد المرافقين «إننا في شركة المشاريع نؤمن بأن الاستثمار في الشباب يشكل ركيزة أساسية لمستقبل الوطن وأن تمكين الأجيال القادمة يشكل أحد المحاور الأساسية لمسؤوليتنا الاجتماعية. يوفر المعسكر القيادي الشتوي تجربة تعليمية متكاملة تتجاوز الإطار التقليدي للبرامج التدريبية، حيث صُمم ليعزز مهارات القيادة والعمل الجماعي وحل المشكلات، إلى جانب تنمية روح المبادرة والاعتماد على النفس من خلال أنشطة عملية تتيح للمشاركين خوض تجارب جديدة خارج نطاقهم المعتاد. نحن على ثقة بأن الأثر الإيجابي لهذه التجربة سينعكس على المسار الشخصي للمشاركين، وعلى دورهم المستقبلي في خدمة مجتمعهم والمساهمة في بناء مستقبل دولة الكويت».

الإصدار عبر تطبيق KFHonline

بيت التمويل الكويتي: إقبال على إصدار بطاقة KFH Rewards مسبقة الدفع الافتراضية

سرعة وأمان فى الاصدار والاستخدام ومميزة في المدفوعات

يلاقى المنتج الجديد من بيت التمويل الكويتي، بطاقة KFH Rewards مسبقة الدفع الافتراضية، التي يمكن إصدارها لجميع عملاء بيت التمويل الكويتي مباشرة عبرتطبيق KFHonline بسهولة وأمان وعلى مدار الساعة، تفاعلا ورضا لدى العملاء، عبر عنه الإقبال الكبير على اقتناء البطاقة الجديدة للاستفادة من خدماتها ومزاياها المتعددة.

وتوفر البطاقة تجربة مصرفية رقمية أكثر سرعة ومرونة، وتمكن العملاء من التحكم بمشترياتهم الرقمية بسهولة، إذ يمكن من خلال التطبيق إصدارها بشكل فورى، وإضافتها مباشرة إلى المحافظ الرقمية، ما يمنح حرية التحكم وميزة الأمان خلال التسوق عبر نقاط البيع ومواقع الانترنت محليا وعالميا، وهي بطاقة رقمية تتكون من 16 رقماً مشابهاً لأرقام البطاقات المتاحة حاليا مع رمز الأمان (CVV) ، وتاريخ انتهاء صلاحية البطاقة.

وجاء إطلاق البطاقة الجديدة مسبقة الدفع، استجابةً لمتطلبات العصر الرقمي، وتطلعا ت العملاء لحلول مصرفية تتماشى مع احتياجاتهم اليومية واسلوب حياتهم، اذ توفر البطاقة الافتراضية الجديدة تجربة مميزة في عالم المدفوعات وتعتبر من أحدث وأهم طرق الدفع السهلة والآمنة.

وعلاوة على مزايا «البطاقة الافتراضية»، مثل إتاحة طرق دفع مرنة بالطريقة التي يريدها العميل عند التسوق عبر الإنترنت اودفع الفواتير اوالشراء في المتجر، هناك مزايا أكبر وأهم نحو المجتمع والبيئة من خلال تقليل النفايات البلاستيكية، باستبدال البطاقة المادية بالبطاقة الإفتراضية وتقليل استهلاك الورق بالتقديم على البطاقة أونلاين، وخفض الانبعاثات لعدم الحاجة إلى استخدام المركبات لتسليم البطاقات.

تصميم مواقع الكترونية
مواقع احترافية
بريد الكتروني
دعم فني
SPECIAL PRICE
DESIGN. DEVELOP. DELIVER.
ABOUT US
Custom Web Dev.
E-Commerce Solutions
Web Hosting
EAST
EAST INTERNATIONAL RESTAURANT
SINCE 2015
www.MadeInKwt.com
[00965] 55550567

«وربة» يطلق PULSE لتعزيز ثقافة التميز التشغيلي وبناء قدرات الموظفين في منهجيات Lean Six Sigma

في خطوة استراتيجية تهدف إلى بناء ثقافة مؤسسية قوامها التحسين المستمر وتعزيز الكفاءة التشغيلية على كافة المستويات، أعلن بنك وربة عن إطلاق « PULSE»، وهي مبادرة شاملة تهدف إلى رفع جودة خدمات البنك من خلال تعزيز ثقافة التحسين المستمر، وذلك عبر الاستثمار في موظفيه وتمكينهم من تطوير قدراتهم وتحليل عملياتهم وتحسينها باستخدام منهجيات Lean Six Sigma وأدوات التحسين العالمية. وتأتي هذه المبادرة كجزء من التزام البنك بالاستثمار في كوادره البشرية وتمكينهم بالأدوات اللازمة لتقديم تجربة مصرفية استثنائية للعملاء، كما تمثل ركيزة أساسية لدعم مرحلة التحول التي يمر بها البنك بعد الاندماج، من خلال توحيد معايير الجودة والكفاءة في جميع عملياته.

وتعليقاً على هذا الإطلاق، صرحت معالي عبد الله الرشيد، رئيس مجموعة الموارد البشرية والخدمات العامة في بنك وربة: «يمثل إطلاق PULSE أكثر من مجرد برنامج تدريبي؛ إنه استثمار استراتيجي في رؤية البنك وثقافته المستقبلية، ونحن نؤمن بأن الاستثمار في موظفينا هو أفضل استثمار في مستقبل البنك وفي تجربة عملائنا».

وبدورها أكدت ليالي مصطفى الفهد، رئيس مجموعة العمليات في بنك وربة: «من خلال تزويد فرق عملنا بأفضل الممارسات العالمية في الكفاءة والجودة، وتبني ثقافة مؤسسية قوامها الابتكار والتميز والتركيز على العميل، وهذه المبادرة هي محركنا لتمكين الموظفين من تحديد فرص التحسين وقيادة التغيير من داخل فرقهم، مما ينعكس مباشرة على شكل خدمات أسرع وأكثر دقة وموثوقية لعملائنا من الأفراد والشركات، وإننا نؤسس لمنهجية عمل موحدة تجعل من الكفاءة والتحسين المستمر جزءاً لا يتجزأ من هويتنا اليومية».

برنامج متكامل لبناء جيل من خبراء الكفاءة

تقدم PULSE التي يرمز اسمها إلى: Performance • Uplift • Lean • Strategy • Execution، برنامجاً تطويرياً منظماً ومتعدد المستويات، يهدف إلى بناء قدرات الموظفين في منهجيات Lean Six Sigma، من خلال تدريب عملي مكثف وأدوات متقدمة لحل المشكلات ومشاريع تحسين تطبيقية، بحيث سيتمكن الموظفون من خلال هذه البرامج معرفة كيفية تحديد أوجه التحسين في العمليات، وتحليل الأسباب الجذرية للمشكلات، وتصميم حلول مبتكرة، وقياس الأثر لضمان التحسين المستدام. وتتولى إدارة التميز التشغيلي في البنك قيادة هذه المبادرة، بينما تقوم وحدة إدارة Lean بتنفيذ وتقديم برامج التدريب والتطوير وإدارة مشاريع التحسين وتقديم الدعم الفني والإرشاد المستمر للفرق، مما يضمن بناء أسس قوية لثقافة التحسين المستمر كمبدأ عمل أساسي في جميع إدارات البنك.

معالي الرشيد

ليالي الفهد

منهجيات عالمية لخدمة العملاء

ترتكز PULSE على منهجيتين عالميتين، أولهما Lean وهي منهجية تركز على زيادة القيمة للعميل عن طريق إزالة الهدر والأنشطة التي لا تضيف قيمة، مما يؤدي إلى تسريع العمليات وخفض التكاليف. أما Six Sigma، فهي منهجية تعتمد على البيانات والإحصاءات لتحسين جودة العمليات إلى أفضل مستوى ممكن، مما يضمن أعلى مستويات الجودة والموثوقية.

ومن خلال دمج هاتين المنهجيتين، تهدف PULSE إلى تزويد الموظفين بالقدرة على تحقيق التوازن الأمثل بين السرعة والجودة.

تأثير مباشر وملموس على تجربة العميل

تؤكد هذه المبادرة على أن بناء القدرات الداخلية ينعكس بشكل مباشر وملموس على تحسين التجربة المصرفية للعملاء، فمن خلال تدريب الموظفين على منهجيات Lean Six Sigma، سيتمكن بنك وربة من تقديم خدمات أسرع، وتعزيز الموثوقية، وتوفير تجربة عميل أكثر سلاسة وكفاءة. وبالنسبة للشركات، يعني ذلك معاملات أكثر انسيابية ودعماً تشغيلياً أفضل، أما بالنسبة للجمهور العام، فإنها تعكس التزام بنك وربة بالاستثمار في كوادره البشرية، ورفع معايير الخدمة، وبناء بنك أكثر مرونة واستجابة لاحتياجات عملائه المتغيرة.

خبرة عالمية لضمان أفضل الممارسات

ولضمان تطبيق أفضل الممارسات العالمية، يستعين البنك بخبرات أبرز الخبراء العالميين المعتمدين في منهجية Lean Six Sigma (بدرجة Executive Master Black Belt)، الذين يقدمون توجيهاً متقدماً ومتخصصاً، وهذه الاستعانة بالخبرات الدولية تضمن أن تكون PULSE منصة تطويرية على أعلى مستوى، توازي أفضل برامج بناء القدرات في المؤسسات المالية العالمية الرائدة، وتزود المشاركين برؤى عملية وتطبيقية من واقع أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال.

ويمثل إطلاق PULSE التزاماً طويل الأمد من بنك وربة بالاستثمار في موظفيه، وتعزيز الأداء، والارتقاء بثقافة التميز التي يتبناها البنك، بما يتماشى مع أهدافه الاستراتيجية ورؤيته «لنملك الغد».

ويعتبر بنك وربة من البنوك التي حققت نجاحات كبيرة في فترة وجيزة، حيث احتل مركزاً ريادياً في مجال الخدمات المصرفية الرقمية الإسلامية، وهو من أكثر البنوك المحلية بعدد المساهمين، مما يجعله قريباً من جميع شرائح المجتمع، ويأتي هذا الإنجاز ليؤكد مجدداً على مكانة البنك كشريك مصرفي موثوق يجمع بين الابتكار والمسؤولية الاجتماعية في تقديم أفضل الخدمات والمنتجات المالية.

شركة علي عبدالوهاب المطوع التجارية تطلق تقرير الاستدامة لعام 2024

أعلنت شركة علي عبدالوهاب المطوع التجارية عن إصدار تقرير الاستدامة لعام 2024. يؤكد التقرير التزام الشركة بمبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، ويسلط الضوء على إنجازاتها وتقدمها في مجال الاستدامة خلال العام الماضي. تتركز جهود الشركة ضمن أربعة محاور رئيسية هي البيئة، والمجتمع، ومكان العمل، والسوق، وذلك بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة ورؤية «كويت جديدة 2035».

وقال الرئيس التنفيذي في شركة علي عبدالوهاب المطوع التجارية، فيصل علي المطوع: «نحن فخورون جداً اليوم بإصدار تقرير الاستدامة لعام 2024، الذي يجسد التزامنا بالشفافية والنمو المسؤول. ولا يقتصر هذا التقرير على عرض الأرقام وتقييم تقدمنا في مجال الاستدامة فحسب، بل يعكس أيضاً قيمنا الجوهرية التي تقوم على تحقيق النمو الاقتصادي مع الالتزام بحماية البيئة، وتحقيق الأثر الاجتماعي، وتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة.»

وفي مجال الاستدامة البيئية، وضعت شركة علي عبدالوهاب المطوع التجارية خطوات مدروسة لإدارة النفايات بكفاءة وتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة وتحسين كفاءة استهلاك المياه والطاقة مما يعكس التزامها بالحد من الأثر البيئي. وقد نجحت في خفض انبعاثات النفايات بنسبة 96.83% من خلال اعتماد عبوات قابلة للتحلل، وإعادة تدوير الكرتون والبلاستيك. ووضعت نظامًا متكاملًا لحصر انبعاثات الغازات الدفيئة، يشمل الانبعاثات المباشرة وغير المباشرة، بالإضافة إلى تلك الناتجة عن سلسلة التوريد، بهدف تحقيق أقصى قدر من الشفافية والتحكم البيئي. كما قامت بتركيب خلاطات مياه تعمل بالحساسات وإضاءة LED عالية الكفاءة، في العديد من الأبنية التي تمتلكها، مما أسهم بشكل ملحوظ في تقليل استهلاك الكهرباء وتكاليف الصيانة، لتحقيق الاستدامة التشغيلية.

واستمرت الشركة في التزامها الراسخ تجاه المجتمع، حيث قامت بتنظيم 16 فعالية للمسؤولية الاجتماعية، مقارنة بـ 10 فعاليات في عام 2023. وقد شارك 105 موظفين بأكثر من 420 ساعة عمل تطوعي في فعاليات ومبادرات متنوعة، شملت فعاليات رياضية مثل ماراثون بنك الخليج وسباق الوطني، بالإضافة إلى مبادرات تعليمية وبيئية وإنسانية، مثل جلسات الصحة النفسية، وحملات التبرع بالدم، وموائد الإفطار الرمضانية. كما قدمت الشركة تبرعات عينية من المستلزمات الطبية بقيمة 150 ألف دولار أمريكي للبنان، مما يؤكد دورها الفعال في دعم المجتمعات.

وحرصت الشركة على تعزيز بيئة العمل من خلال التركيز على التنوع والشمول وتدريب وتطوير الموظفين وتعزيز ثقافة الصحة والسلامة. فقد ارتفعت نسبة النساء في الشركة إلى 20%، مقارنة بـ 18% العام الماضي، مع تزايد تمثيلهن في المناصب القيادية. وشارك 1,874 موظفًا، أي ما يمثل 65.8% من إجمالي الموظفين، في برامج تدريبية بلغ مجموع ساعاتها 2,734 ساعة. كما ارتفعت ساعات التدريب في مجالات الصحة والسلامة والأمن من 100 ساعة إلى أكثر من 2000 ساعة، مما يعكس التزام الشركة الراسخ بسلامة موظفيها وصحتهم.

أما على صعيد السوق، فقد واصلت الشركة تعزيز الحوكمة والتحول الرقمي. وقد شمل ذلك تنفيذ مراحل متعددة من استراتيجية التحول الرقمي بهدف رفع كفاءتها التشغيلية، وتطوير آليات التفاعل، وتعزيز التدابير الأمنية للمعلومات. كما تجلى التزام الشركة الراسخ بالمعايير الدولية في حصولها على الإصدار الأحدث من شهادة إدارة أمن المعلومات ISO/IEC 27001:2022، بالإضافة إلى المحافظة على شهادتي ISO 9001:2015 وISO 13485، الخاصة بقطاع الأدوية، مما يؤكد التزامها بالجودة والسلامة في جميع عملياتها.

لضمان الشفافية وتتبع التقدم، تم تطوير آلية لقياس الأداء وفق معايير البيئة والمجتمع والحكومة عبر المحاور الرئيسية الأربعة المعتمدة. تتابع هذه الآلية حالياً 66 هدفاً ضمن خطة الاستدامة، تم تحقيق 9 منها بالكامل، فيما يجري العمل على تنفيذ 44 هدفاً، وتبقى 13 هدفاً قيد التخطيط، على أن يتم إنجاز جميع الأهداف بحلول عام 2026.

استبيان «الاقتصادية»

ديسمبر 2025

إيماناً بأهمية المشاركة وإبداء الرأي من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكملاً للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة.

ومساهمة من «الاقتصادية» في إثراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين، نطرح في استبيان ديسمبر 2025 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً، سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات وهو ملف تأسيس بورصة جديدة.

تأسيس بورصة إضافية بفكر ونهج جديد، مشروع يوسع من المنافسة ويساهم في جذب مزيد من الشركات العالمية والإقليمية والخليجية. الآفاق واسعة ومفتوحة، قد تكون بورصة عقارية أو إسلامية، من باب تحقيق التنوع والتميز وترسيخ أركان مشروع الكويت مركز مالي عالمي، خصوصاً وأن الطفرات المتوقعة تستوعب حتى ثلاث بورصات.

التساؤل في استبيان الشهر مستحق، والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنوع وتعدد الفرص بقاعدة أشمل، وبتنافسية بناءة تتماشى مع طموح تحويل الكويت مركز مالي.

السؤال

هل تؤيد قيام الحكومة بمبادرة تأسيس بورصة جديدة تعزز التنوع والجاذبية والتنافسية وترسخ حلم وطموح الكويت مركز مالي؟

- ☐ نعم
- ☐ لا

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

1. حساب «الاقتصادية» على (X) https://x.com/Aleqtisadyahkw
2. عبر موقع الجريدة الإلكتروني: https://aleqtisadyah.com
3. عبر الواتساب 50300624

«شارك ... وتفاعل للتغيير»

اقتصاد قطر ينمو 2.9 % في الربع الثالث 2025

سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة قطر نموًا بنسبة 2.9 % خلال الربع الثالث من عام 2025 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2024، مدفوعًا بالأداء القوي للأنشطة غير الهيدروكربونية.

وأوضح المجلس الوطني للتخطيط أن تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بلغت 186.1 مليار ريال قطري (نحو 51 مليار دولار) في الربع الثالث من عام 2025، مقارنة بـ 180.9 مليار ريال قطري (نحو 49.6 مليار دولار) في الفترة المقابلة من العام السابق.

الأنشطة غير الهيدروكربونية تقود النمو

توسع القطاع غير الهيدروكربوني بنسبة 4.4 % على أساس سنوي، ليستحوذ على 65.5 % من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بقيمة مضافة بلغت 121.9 مليار ريال قطري (نحو 33.4 مليار دولار)، مقارنة بنحو 116.8 مليار ريال قطري (نحو 32 مليار دولار) في الربع الثالث من عام 2024.

وكانت أنشطة التشييد، وتجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات، إلى جانب خدمات الإقامة والطعام، من بين الأسرع نموًا، مسجلة معدلات نمو سنوية بلغت 9.1 % و8.9 % و6.4 % على التوالي، مدفوعة بارتفاع الطلب المحلي وزيادة نشاط الزوار، واستمرار تنفيذ مشاريع البنية التحتية والقطاع العام.

وأكد الأمين العام للمجلس الوطني للتخطيط، عبد العزيز بن ناصر بن مبارك آل خليفة، أن هذه النتائج تعكس متانة الاقتصاد القطري واستمرارية مسار التنويع الاقتصادي.

كما أشار إلى أن الأداء القوي للأنشطة غير الهيدروكربونية يعزز قدرة الاقتصاد على تحقيق نمو مستدام ومتوازن على المدى المتوسط والطويل، بما يتماشى مع أهداف استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة ورؤية قطر الوطنية 2030.

قاعدة اقتصادية متماسكة

كذلك، سجل 15 نشاطًا اقتصاديًا من أصل 17، نموًا حقيقيًا إيجابيًا خلال الربع الثالث من عام 2025، في مؤشر على متانة القاعدة الاقتصادية للدولة، وفقًا للبيانات.

وأشار المجلس إلى استمرار العمل على تحسين قياس الناتج المحلي الإجمالي، مع تطبيق مراجعات حديثة على بيانات الربع الثالث من 2024، إلى جانب تنفيذ مراجعة شاملة للحسابات الوطنية لمواءمتها مع أفضل الممارسات الدولية (نظام الحسابات القومية 2008/2025)، على أن تنتهي خلال الربع الأول من عام 2026.

« معجزة الشفاء » تحقق أرقاما قياسية عالمية جديدة في مجال تربية النحل لعامين متتاليين 2024 و2025

أنشأت أكبر برواز للنحل في العالم بطول 2 متر ويسع 25 كليو عسل

الخبير المجددي: نحرص دائما على ابتكار كل ما هو جديد ومفيد للمستهلكين في مجال الأعسال ومنتجات النحل

أعلنت شركة عسل معجزة الشفاء المتخصصة في إنتاج وتوزيع منتجات النحل عن ابتكار أكبر برواز للنحل في العالم، والذي يبلغ طوله 2 متر ويحمل وزن 25 كليو من عسل النحل، تحت شعار: « (عام 2025 مع 25 كليو عسل)، ليكن أطول وأضخم من البرواز السابق الذي قدمته « المعجزة « للزوار والمهتمين في العاصمة مول بمدينة الكويت في أول العام الجاري.

وفي هذه المناسبة ، قال خبير إنتاج العسل وتربية النحل محمد قاسم المجددي: قمنا بإنتاج هذا البرواز بمواصفات تفوق المواصفات العالمية بعد اختيار دقيق لكل خلايا النحل، وتم هذا العمل الضخم وسط أشجار السدر بمزارع الوفرة، بعد جهود حثيثة من كوادر معجزة الشفاء لمدة ثلاثة أشهر.

وأضاف المجددي: نحرص دائما على ابتكار كل ما هو جديد ومفيد للمستهلكين في مجال الأعسال ومنتجات النحل، وفقاً لرغبتنا الدائمة في تحقيق أعلى مواصفات الجودة الإنتاجية العالمية بما يتلاءم مع متطلبات الأسواق ويدعم منظومة الأمن الغذائي.

ورداً على تساؤل بشأن عدم زيادة طول البرواز إلى خمسة أمتار أو أكثر، أوضح المجددي أن هذا البرواز الذي تم إنشاؤه بأيادي نحالي « معجزة الشفاء « مؤخراً أقصى طول وحجم متاح يمكن إنشاؤه، لأن البيوت السداسية الشمعية لطائفة النحل لا تحتمل كمية العسل أكثر من ذلك، وتم اختيار الشمع الذي تم تركيبه في برواز خلية النحل بكل دقة لضمان العناية اللازمة للبرواز، علما بأن العمل جاري لتسجيل الإنجاز في موسوعة الأرقام القياسية العالمية.

21 الاقتصادية ALEQTISADYAH
العدد 545 • الإثنين 29 ديسمبر 2025 م • 9 من رجب 1447 هـ
aleqtisadyah.com

67.12 مليون برميل من النفط الخام من 4 دول خليجية في نوفمبر

كشفت بيانات رسمية تزويد 4 دول بمجلس التعاون الخليجي اليابان بنحو 67.12 مليون برميل من النفط الخام خلال شهر نوفمبر 2025.

جاءت شُحنات الشهر الماضي أقل هامشياً بنحو 0.07 % عن صادرات الدول الخليجية الأربع إلى اليابان في نوفمبر 2024 البالغ عددها 67.17 مليون برميل، وأقل بنحو 2.17 % عن مستواها في أكتوبر الماضي البالغ 68.61 مليون برميل.

وحسب التقرير الشهري الصادر عن وكالة الموارد الطبيعية والطاقة اليابانية، فإن الدول الأربع هي: المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، وقطر.

وكشفت البيانات أن حجم واردات اليابان للنفط الخام من دول الشرق الأوسط خلال شهر نوفمبر – نفس عدد صادرات دول الخليج الأربع - قد انخفض 0.74 % سنوياً، وتراجع 2.91 % على أساس شهري.

وعلى مستوى مجمل واردات اليابان من النفط الخام من مختلف دول العالم فقد ارتفع سنوياً 2.57 % فيما انخفض شهرياً بنحو 1.19 % إلى 72.9 مليون برميل، منه 92.07 % من دول الخليج.

وذكر التقرير أن المملكة العربية السعودية جاءت في المركز الأول عالمياً وخليجياً في تصدير النفط الخام إلى اليابان خلال الشهر السابق ذكره بحصة 32.25 مليون برميل تُشكل 44.20 % من واردات اليابان، تتبعها دولة الإمارات العربية المتحدة بحصة 39 % أو 28.43 مليون برميل.

وحلت في المركز الثالث خليجياً دولة الكويت بتصدير 3.73 مليون برميل بحصة 5.10 % خلال شهر نوفمبر 2025، وتتبعها قطر بتصدير 2.72 مليون برميل نفط إلى اليابان بنسبة 3.70 % من واردات الأخيرة.

«ضمان»: قطاع الأغذية والمشروبات يستقطب مشروعات أجنبية بـ 22 مليار دولار

كشفت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات «ضمان» أن قطاع الأغذية والمشروبات في المنطقة العربية استقطب 516 مشروعاً أجنبياً بتكلفة استثمارية قاربت 22 مليار دولار، موفرة نحو 93 ألف وظيفة وذلك في الفترة من يناير 2003 حتى ديسمبر 2024.

وبينت المؤسسة وفقاً لتقريرها القطاعي الثالث لعام 2025 عن قطاع الأغذية والمشروبات في الدول العربية الذي أصدرته اليوم الأحد، أن 5 دول عربية هي مصر والسعودية والإمارات والمغرب وقطر استقطبت خلال الفترة نفسها 421 مشروعا أجنبيا بحصة 82 % من الإجمالي بتكلفة استثمارية تجاوزت 17 مليار دولار بحصة بلغت 79 % ووفرت تلك المشاريع نحو 71 ألف وظيفة بحصة 76 % من الإجمالي.

ويركز التقرير على 4 محاور رئيسية المحور الأول المبيعات حتى عام 2029 والمحور الثاني التجارة الخارجية العربية لعام 2024 والمحور الثالث المشاريع الأجنبية في القطاع 2024-2003 والمحور الرابع تقييم مخاطر الاستثمار والأعمال في القطاع عام 2024؛ وفق كونا.

وكشف التقرير أن الولايات المتحدة تصدرت المقدمة كأهم دولة مستثمرة في المنطقة في قطاع الأغذية والمشروبات خلال 22 عاماً الماضية بعدد 74 مشروعا مثلت 14 % من الإجمالي وبقيمة قاربت 4 مليارات دولار بحصة بلغت 18 % من الإجمالي كما وفرت تلك المشاريع أكثر من 14 ألف وظيفة. وأشار إلى استحواذ الشركات العشر الأجنبية الأولى المستثمرة في القطاع على نحو 15 % من عدد المشاريع الأجنبية و32 % من التكلفة الاستثمارية و29 % من مجمل الوظائف الجديدة.

وذكر التقرير أن شركة نستله السويسرية تصدرت المقدمة وفق عدد المشاريع بـ 14 مشروعا فيما تصدرت شركة نيبولون الأوكرانية المقدمة كأكبر مستثمر من حيث التكلفة الاستثمارية التقديرية بقيمة ملياري دولار وبعدد وظائف بلغ 6 آلاف وظيفة.

وأضاف أن 12 دولة عربية استثمرت في 108 مشروعات بينية بما يمثل نحو 21 % من إجمالي المشاريع الأجنبية في القطاع خلال 22 عاماً نفذتها 65 شركة.

وتجاوزت تكلفتها الاستثمارية 65 مليار دولار بما يمثل نحو 30 % من مجمل تكلفة المشاريع الأجنبية في القطاع، ووفرت نحو 28 ألف فرصة وظيفة، وتصدرت الإمارات المقدمة بحصة بلغت 45 % إجمالي عدد المشاريع البينية و58 % من مجمل تكلفتها الاستثمارية.

ولفت التقرير إلى أكثر الدول العربية جاذبية للاستثمار في القطاع عام 2024؛ إذ جاءت الإمارات والسعودية ومصر وقطر في الصدارة ثم كل من سلطنة عمان والبحرين والجزائر والمغرب والكويت على التوالي.

وارتفعت مبيعات الأغذية والمشروبات غير الكحولية في المنطقة العربية (16 دولة) بمعدل 8.6 % لتتجاوز 430 مليار دولار بنهاية عام 2025 لتمثل 4.2 % من الإجمالي العالمي مع توقعات بأن تتجاوز تلك المبيعات 560 مليار دولار عام 2029.

وأوضح أن هناك تركزا جغرافيا كبيرا في مبيعات القطاع في المنطقة العربية إذ استحوذت مصر والسعودية والجزائر والإمارات والعراق على نحو 77 % من مجمل تلك المبيعات بنهاية عام 2025.

وبشأن التوزيع وفق نوع المنتج بين التقرير أنه حلت منتجات اللحوم والدواجن في المقدمة بحصة قاربت 27 % من مجمل مبيعات الأغذية في 16 دولة عربية لتبلغ قيمتها نحو 106 مليارات دولار بنهاية عام 2025 تلتها منتجات الحبوب والمعكرونة والمخبوزات بقيمة 63 مليار دولار وبحصة 16 %.

وأشار إلى ارتفاع المتوسط السنوي لإنفاق الفرد على الأغذية والمشروبات في المنطقة العربية بمعدل 7.2 % ليتجاوز 1845 دولارا بنهاية عام 2025 ليقترب من نظيره العالمي البالغ 2048 دولارا مع توقعات بأن يواصل هذا المتوسط ارتفاعه ليبلغ نحو 2255 دولارا بنهاية 2029.

كما توقع التقرير أن يرتفع المتوسط العربي لحصة الإنفاق على الأغذية والمشروبات من إجمالي الإنفاق الأسري في الدول العربية (13 دولة) ليبلغ 25.8 % بنهاية عام 2025 متجاوزا بذلك نظيره العالمي البالغ 24.2 %.

وفيما يخص تجارة الدول العربية الخارجية في الأغذية والمشروبات غير الكحولية أشار إلى ارتفاعها بمعدل تجاوز 15 % إلى نحو 195 مليار دولار عام 2024.

استحوذت 5 دول هي الإمارات والسعودية ومصر والعراق والمغرب على 70 % منها كمحصلة لارتفاع الصادرات العربية من الأغذية والمشروبات غير الكحولية بنحو 18 % إلى نحو 56 مليار دولار والواردات بمعدل 14 % إلى نحو 139 مليار دولار خلال العام نفسه.

وكشف أن أهم 10 دول مصدرة إلى المنطقة استحوذت على نحو 53 % من مجمل الواردات العربية الأغذية والمشروبات بقيمة 73.5 مليار دولار وتصدرت البرازيل المقدمة كأكبر مصدر للمنطقة بقيمة 16.5 مليار دولار وبحصة 12 % من الإجمالي.

واستحوذت قائمة أهم 10 دول مستوردة من المنطقة على 60 % من مجمل الصادرات العربية من الأغذية والمشروبات بقيمة 33.5 مليار دولار مع تصدر السعودية كأكبر مستورد من المنطقة بقيمة 6.6 مليارات دولار وبحصة 12 % من مجمل الصادرات العربية.

يُذكر أن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات هيئة عربية مشتركة مملوكة من الدول العربية إضافة إلى أربع هيئات مالية عربية واسست عام 1974 وتتخذ من دولة الكويت مقرا رئيسا لها.

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال

الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com

نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

تابعونا: @aleqtisadyahkw

@aleqtisadyahkw

50300624

اقرأ عدد

الاقتصادية

اليومي

عبر الحسابات التالية

الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com

@aleqtisadyahkw

@aleqtisadyahkw

aleqtisadyah_kw

aleqtisadyah.com

الاقتصادية
ALEQTISADYAH
تابعونا
@aleqtisadyahkw
www.aleqtisadyah.com
اشترك مجاناً ليصلك العدد
50300624
أرسل «اشترك» عبر الواتس اب
الإثنين 9 من رجب 1447 هـ • 29 ديسمبر 2025 م • السنة الثانية
جريدة إلكترونية كويتية يومية
رقم العدد 545
عدد الصفحات 24

«حماية المنافسة» يوافق على عمليتي تركز اقتصادي

أعلن جهاز حماية المنافسة الكويتي، الموافقة على إتمام عمليتي تركز اقتصادي؛ وفق بيان.

تمثلت العملية الأولى في قيام شركة أدنوك للحفر بالاستحواذ على 70% وشركة شلمبرجير هولدينجز ليمتد بالاستحواذ على 30 % من شركة سي اند لاند دريلينج كونتراكتورز انك (شركة خاصة محدودة) من خلال شركة اس ال دي سي هولدنج ار اس سي ليمتد (شركة قابضة مشتركة).

أما العملية الثانية، فقد تمثلت في استحواذ شركة فيتش ليرنينج إنك (الولايات المتحدة الأمريكية) عن طريق شركاتها التابعة شركة فيتش فيرنينج ليمتد وشركة فيتش ليرنينج ميدل إيست ليمتد على نشاط وأصول شركة موديز أناليتكس يوكيه ليمتد وشركة موديز للتحليلات المحدودة المملوكة من قبل شركة موديز أناليتكس إنك.

يُشار إلى أن الجهاز أعلن في وقت سابق تلقيه طلبين لإتمام عملية التركز الاقتصادي.

يذكر أن القانون رقم 72 لسنة 2020 في شأن حماية المنافسة عرف عمليات التركز الاقتصادي بأنها حالة من حالات التغيير على نحو دائم في السيطرة في السوق المعنية.

وتنشأ تلك العمليات في حالة الاندماج أو الاستحواذ، وكذلك في حال تأسيس شراكة بين شخصين أو أكثر يقدمان نشاطاً اقتصادياً مستقلاً عنهما على نحو دائم.

الاقتصادية ALEQTISADYAH
الموقع الالكترونى www.aleqtisadyah.com
رئيس التحرير هشام الفهد
نستقبل الأخبار على البريد التالى editor@aleqtisadyah.com
للتواصل news@aleqtisadyah.com 50300624
مدير التسويق والإعلان حازم حيدر @aleqtisadyahkw
جريدة اقتصادية الكترونية يومية تصدر كل يوم صباحاً بنظام pdf